بسم الله الرحمن الرحيم

كليـــة إدارة المـــال والأعمـــــــال

قســـم اقتصاديات المال والاعمال

أثـر الإنـفـاق الـحكـومـي عـلـى الـتـعـلـيـم الـمـهـنـي فـي تـوفـيـر فـرص عـمـل

دراسة حالة: مؤسسة التدريب المهني

The impact of government expenditure on Vocational training In providing Jobs opportunities

Case Study: Vocational Training Corporation

اعداد الطالبة
رشا ناصر القاضي
1420512004
إشراف
الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

الفصل الدراسي الثاني

2017/2016م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّئَةُ حَبَّةٍ وَاللّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاء وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾

صدَقَ الله العَظِيم

سورة البقرة الآية: 261

الــتـفــويـض

أنا الطالبة: رشا ناصر القاضي أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: **رشا ناصر القاضي**

التوقيع:

التاريخ: / / 2017.

إقـرار والـتـزام

أنا الطالبة: رشا ناصر القاضي **الرقم الجامعي: 1420512004**

التخصص: اقتصاد وتعاون دولي **الكلية: إدارة المال والأعمال**

أقرُّ بأنني قد التزمتُ بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول، والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، حيث قمت شخصيًّا بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

أثـر الإنـفـاق الـحكـومـي عـلـى الـتـعـلـيـم الـمـهـنـي فـي تـوفـيـر فـرص عـمـل
دراسة حـالـة: مـؤسسة الـتـدريـب الـمـهـنـي

بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلم بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة:.....

التاريخ: / / 2017 م.

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

أثر الإنفاق الحكومي على التعليم المهني في توفير فرص عمل

دراسة حالة: مؤسسة التدريب المهني

وأجيزت بتاريخ : / /2017م.

إعداد

رشا ناصر القاضي

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع:
الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود	مشرفاً ورئيساً	.....
الأستاذ الدكتور ابراهيم محمد البطاينة	عضواً	.....
الدكتور علي مصطفى القضاة	عضواً	.....
الدكتور خالد التميمي	عضواً خارجياً	.....

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لعميد كلية المال والأعمال في جامعة آل البيت حضرة الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود الفاضل والذي تكرّمَ بالإشراف على هذه الدراسة, وكان لتوجيهاته القيّمة وملاحظاته السديدة وإرشاداته الأثرّ الأكبر في إتمام هذا العمل الأكاديمي وإخراجه إلى حيّز الوجود, فله مني كل الشكر والتقدير والعرفان, ومتمنياً من المولى عزّ وجل أن يزيده علماً ورفعة, وأن يجزاه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الدراسة والذي زادني وإياها بهم شرفٌ ورفعة لما بذلوه من جهد ووقت في قراءتها ووضع ملاحظاتهم السديدة وإضاءاتهم النيّرة التي أثرّت هذه الدراسة, كل من الأستاذ الدكتور ابراهيم البطاينه الفاضل والدكتور علي القضاة الفاضل, والمحكم الخارجي الدكتور خالد التميمي الفاضل.

كما أتقدم بشكري وعظيم امتناني إلى الذين نهلت من علمهم وتتلمذت على أيديهم والذين غمروني بما لديهم من علم ومعرفة أساتذتي الأكارم في كلية إدارة المال والأعمال في "جامعة آل البيت".

الباحثة

رشا ناصر القاضي

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى ...
إلى من علمنتي بأن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة ...
إلى والدي أطال الله في عمره وألبسه ثوب الصحة والعافية ....
إليك أماه ... قطرة في بحرك العظيم ...
حباً وطاعة وبراً ...
إلى أبنتي فلذة كبدي الغالية ميرا ...
إلى أهلي وعزوتي ...

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

الباحثة

رشا ناصر القاضي

فـهـرس الـمـحـتـويـات

المحتوى **الصفحة**

آية قرآنية ..... **ب**

التفويض ..... **ج**

إقرار والتزام ..... **د**

قرار لجنة المناقشة ..... **هـ**

الشُّكر والتّقدير ..... **و**

الإهداء ..... **ز**

الملخص بالغة العربية ..... **ل**

Abstract ..... **م**

الـفـصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة **1**

2-1 مشكلة الدراسة **2**

3-1 أهمية الدراسة **3**

4-1 أهداف الدراسة **3**

5-1 فرضيات الدراسة **4**

6-1 مصطلحات الدراسة **4**

7-1 منهجية الدراسة **4**

8-1 مصادر جمع البيانات **5**

9-1 متغيرات الدراسة ومفاهيمها **5**

10-1 الدراسات السابقة **5**

11-1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة **9**

الـفـصل الـثـانـي

الإطـار الـنـظـري لـلـدراسـة

2-1 الإنفاق الحكومي 10
2-1-1 تمهيد 10
2-1-2 مفهوم الإنفاق الحكومي 11
2-1-3 تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي 12
2-1-4 معايير الإنفاق الحكومي 14
2-1-5 أركان الإنفاق الحكومي 14
2-1-6 قواعد الإنفاق الحكومي 15
2-1-7 تصنيفات الإنفاق الحكومي 16
2-1-8 الآثار المباشرة للإنفاق الحكومي 18
2-2 الإنفاق الحكومي على 21
التوظيف 21
2-2-1 تمهيد 21
2-2-2 مفهوم التوظيف في الفكر 22
الاقتصادي 23
2-2-3 أهمية الإنفاق الحكومي على 25
التوظيف 28
2-2-5 نظريات التوظيف في الفكر الاقتصادي
.....
2-2-6 نظريات الإنفاق الحكومي على
التوظيف .....
2-2-7 الإنفاق الحكومي على التوظيف والتدريب المهني في الاقتصاد
الأردني .....

الفصل الثالث

واقع الإنفاق الحكومي على التعليم المهني في الاقتصاد الأردني(2000-2016)

3-1- 1 تمهيد: 32
3-1-2 الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة في الأردن 33

3-1-3 مؤشرات فرص العمل المستحدثة وقوة العمل الأردنية (المشتغلين والمتعطلين) 36
3-2 محور دعم التوظيف والتعليم 37
المهني 38
3-2-1 الإنفاق الحكومي على مؤسسة التدريب المهني (2000-2016) 40
3-2-2 مؤسسة التدريب المهني 41
3-2-3 الاطار العام لعمل مؤسسة التدريب المهني 43
3-2-4 خدمات معاهد مؤسسة التدريب المهني 45
3-2-5 الصعوبات والمشكلات التي تواجه مؤسسة التدريب المهني

الفصل الرابع
منهجية الدراسة واختبار الفرضيات والنتائج

منهجية الدراسة 46
مصادر جمع المعلومات 46
الاختبارات المستخدمة 46
(Unit Root Test) اختبار جذر الوحدة 48
طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية 49
(Linear Regression) تحليل الانحدار الخطي 50
نموذج الدراسة 50
اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة 51
(Linear Regression) نتائج اختبار الانحدار الخطي 52

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

النتائج 54
التوصيات 55
قائمة المراجع 57

فـهـرس الـجـداول

رقـم الـجـدول	عنـوان الـجـدول	رقـم الـصفـحة
1-2	الإنفاق الحكومي من وجهة نظر الكتاب والباحثين	20
2-2	إجمـالي الإنفـاق الحكـومي علـى التوظيـف والتـدريب المهنـي بالمليون دينار من (2016-2000)	29
3-1	تقسيم النفقات الحكومية في الموازنة العامة الأردنية	34
3-2	أهم مؤشرات النفقات العامة في الأردن للفترة (2016-2000)	35
3-3	فـرص العمـل المسـتحدثة وقـوة العمـل الأردنيـة الأردن خـلال الفتـرة (2016-2000)	36
3-4	الإنفـاق الحكـومي علـى مؤسسـة التـدريب المهنـي (بـالمليون دينـار) خلال الفترة (2016-2000)	38
3-5	كلـف مشـاريع العمـل والتـدريب كنسـبة مـن الموازنـة العامـة (بـالمليون دينـار) خـلال الفتـرة (2006-2000) والتغيـر فـي معـدل البطالة	39
4-1	اختبار فيليبس بيرن (PP)واختبار ديكي فولر المطور(ADF)	52
4-2	نتائج تحليل الانحدار	53

أثر الإنفاق الحكومي على التعليم المهني في توفير فرص عمل
دراسة حالة: مؤسسة التدريب المهني
(2000- 2016)

إعداد

رشا ناصر القاضي

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود

الملخـــــــــــــــــص

تهدف هذه الدراسة الى استقصاء أثر الانفاق الحكومي على التوظيف خلال الفترة (2000–2016) باستخدام نموذج الانحدار البسيط، وبينت نتائج الدراسة ما يلي: باستخدام جذر الوحدة تبين ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة، وبعد اخذ الفرق الاول اصبحت جميع المتغيرات مستقرة ،كما بينت نتائج الانحدار وجود اثر ايجابي للإنفاق على التعليم المهني على توفير فرص عمل، وهذا يتفق مع النظرية الكنزية.

Case Study: Vocational Training Corporation

By: Rasha Naser Al- Qadi

Supervisor

Prof. Hussein Ali Al- Zeaud

Abstract

The study aims to investigate the impact of expenditures on vocational trar in provision jobs during (2000-2016) using multiple regression, the study found, the following: unit root test showed that the time series of all variables are not stationary at level but after take the first difference all variables become stationary, regression output showed positive impact of public expenditures on vocational training in provision jobs, which compatible with Keynesians theory, this results useful for policy makers they can employ government expenditures as determinant of provision jobs .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

1-1 المقدمة:

شهد الاقتصاد الأردني العديد من التطورات في المجالات الصناعية والتقنية التي أدت إلى التأثير المباشر في الاقتصاد الوطني, والتي كشفت عن مدى التجاوب مع الطفرات الاجتماعية الناتجة عنها، والتي بدورها أدت إلى ظهور التعليم المهني والذي يعتبر من أساسيات الحركة الاقتصادية, حيث يُمكن هذا النوع من التعليم المجتمع من تنمية موارده البشرية بما يتفق مع برامجه ومتطلباته وحاجاته المهنية والتقنية, كما ينعكس دوره في إعداد القوى العاملة المؤهلة للتعامل مع التقنيات الحديثة, التي بدورها تكون قادرة على مواجهة التغيرات المتسارعة وانعكاساتها على طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات المختلفة، وقد واجهت مؤسسات التعليم المهني في الأردن العديد من التحديات التي فرضتها التحولات والتغيرات العالمية التي ترسخ مفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي, والتي بدورها برزت أهمية التعليم المهني من خلال البرامج التدريبية التي تقدمها من أجل تأهيل العاملين وتطوير مهارات فنية جديدة, تؤدي إلى زيادة الطلب على مهاراتهم ودمجهم في سوق العمل وفق برامج تدريبية تأخذ بنظرة الاعتبار توقعات طلب المهارات الفنية في سوق العمل.

ويعتبر الانفاق الحكومي على التعليم المهني من المقاييس غير المباشرة لمخزون رأس المال البشري, الذي يسهم في زيادة حجم مخزون التعليم المهني, وتحديد عدد المستفيدين من هذه البرامج وتحسين نوعيتهم, مما يعزز كفاءتهم ويزيد من إنتاجيتهم، وبالتالي تنعكس في زيادة الناتج

المحلي الإجمالي, والمحافظة على معدلات النمو الاقتصادي, ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة لأجل طويل, نتيجةً لما يؤديه الإنفاق على التعليم المهني من عوائد مستقبلية متزايدة، إضافةً إلى أنه يسهم في تطوير قابلية الموارد البشرية التي تعمل باتجاه التنمية الاقتصادية, حيث أن هناك علاقة بين معدلات الإنفاق على التعليم المهني ومعدلات النمو الاقتصادي المحققة في توفير فرص عمل، ومن هنا لا بد من الكشف عن العلاقة بين مؤشر التعليم المهني والإنفاق الحكومي في الأردن.

وبهذا الشأن اتخذت الحكومة الأردنية في الماضي قرارات حكيمة فيما يخص الاستثمار في الموارد البشرية في الأردن، والتي جاءت من أجل المساهمة في التوازن الاقتصادي، وانطلاقاً من هذا المبدأ انطلقت مؤسسة التدريب المهني التي تعتبر إحدى المؤسسات المعنية بشكل رئيسي بتنمية القوى البشرية بأعداد وتدريب القوى العاملة لمستويات العمل المختلفة, والمعنية بالتصدي لمشكلة البطالة, حيث عملت على إستحداث فرص عمل بأقصى طاقة ممكنة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الوظائف , واستخدمت العديد من الطرق والمنهجيات لتساهم في حل مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل.

1-2 مشكلة الدراسة:

تعتبر مشكلة التوظيف وتوفير فرص عمل من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني, وقد أسهمت هذه التحديات للبحث عن الحلول والخطط والاستراتيجيات لمواجهة مشكلة التوظيف وتوفير فرص العمل, لفهم وتحليل أسباب هذه الظاهرة والعمل على حل هذه المشكلة والحد من تفاقمها وارتفاع معدلاتها.

من هنا جاءت هذه الدراسة لبيان أثر الإنفاق الحكومي على التعليم المهني وأثر ذلك في توفير فرص عمل تتناسب مع متطلبات سوق العمل في الاردن, كون الأردن من الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على الاستثمار في رأس المال البشري ولذلك فأن اي تغير بحجم الانفاق في هذا المجال سينعكس ايجاباً أو سلباً على نسب التوظيف وتوفير فرص العمل.

وفي ضوء ما سبق فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

- **ما أثر الانفاق الحكومي على التعليم المهني في توفير فرص عمل في الاردن؟**

1-3 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تسلط الضوء على أثر الإنفاق الحكومي على التعليم المهني في توفير فرص عمل, وكمعالجة لمشكلة البطالة والتي تعتبر من أخطر المشكلات التي تهدد الاقتصاد الأردني والتي يوجد لها ارتباط مباشر بنسبة التعليم المهني وتوفير فرص العمل, كما تكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن مؤشرات الإنفاق الحكومي على التعليم المهني وأثرها توفير فرص عمل في الأردن للفترة (2016-2000), ومن خلال نتائج هذه الدراسة خرجت الباحثة بتوصيات قد تفيد صانعي القرار في إعادة النظر في الإنفاق الحكومي على مؤسسة التدريب المهني.

1-4 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة بتحليل أثر الإنفاق الحكومي على التعليم المهني وتوفير فرص عمل للوقوف على خفض معدلات البطالة في الأردن للفترة من عام (2000إلى 2016) وتسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف إلى ماهية الإنفاق الحكومي على وجه العموم والإنفاق الحكومي في الأردن.

2. التعرف إلى العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتوظيف في الفكر الاقتصادي.

3. قياس أثر الإنفاق الحكومي على التعليم المهني في توفير فرص عمل في الأردن.

1-5 فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهميتها وبهدف تحقيق أهداف الدراسة تم بناء الفرضية الرئيسية الآتية:

- **الفرضية الرئيسية:** وجود أثر ذو دلالة معنوية للإنفاق الحكومي على التعليم المهني في الأردن.

1-6 مصطلحات الدراسة

- **الإنفاق الحكومي:** هو مجموع ما تنفقه الحكومة الأردنية من مبالغ على مؤسسة التدريب المهني.
- **فرص العمل:** إجمالي فرص العمل التي توفرها مؤسسة التدريب المهني في القطاع العام والقطاع الخاص على أثر تدريبهم في مؤسسة التدريب المهنية.
- **مؤسسة التدريب المهني:** مؤسسة أردنية حكومية تعمل على تدريب وتأهيل الموارد البشرية لغرسهم في سوق العمل للحد من البطالة.

1-7 منهجية الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة الإنفاق الحكومي وأثره على التعليم المهني في توفير فرص عمل دراسة حالة: "مؤسسة التدريب المهني", وللإجابة عن تساؤلات هذه الدراسة, ومن أجل اختبار الفرضيات التي تم صياغتها قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الوصفي, كونهما يتناسبا مع أغراض الدراسة, ولما يمتاز به المنهج التحليلي من قدرة على توفير البيانات والحقائق عن المشكلة وتفسيرها والوقوف على دلالتها كما ويمكن من جمع أدلة تجريبية من عدد كبير من البيانات الخاصة بحجم الأنفاق على التعليم المهني في توفير فرص عمل.

1-8 مصادر جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات من خلال النشرات والمواقع الالكترونية والدراسات السابقة والكتب والدوريات للحصول على معلومات فيما يتعلق بالجانب النظري, كما تعتمد الدراسة على دائرة مؤسسة التدريب المهني ووزارة العمل والبنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة فيما يتعلق بالجانب العلمي للدراسة.

1-9 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: الإنفاق على التعليم المهني

المتغير التابع: توفير فرص عمل.

1-10 الدراسات السابقة:

أولاً – الدراسات العربية

1) **دراسة العابد (2015) بعنوان: أثر الإنفاق العام على التوظيف (حالة الأردن: 1990-2013).** هدفت هذه الدراسة الى استقصاء أثر الإنفاق الحكومي (الجاري والرأسمالي) على التوظيف, خلال الفترة (1990-2013) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد, بينت نتائج الانحدار وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على المستوى الكلي على التوظيف, وكذلك وجود أثر إيجابي للإنفاق الجاري على التوظيف, وهذا يتفق مع النظرية الكنيزية, ووجود أثر سلبي غير معنوي للنفقات الرأسمالية على التوظيف, وهذه النتائج مفيدة لصانعي السياسة المالية, حيث يستطيعون توظيف الإنفاق الحكومي كأحد عوامل التوظيف.

2) **دراسة مسعي والعمى (2014) بعنوان: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر.** هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي المتمثلة في

التوسع الهام في الإنفاق العمومي بقصد تحفيز الطلب الكلي, ومن ثم تنشيط جهاز الإنتاج الوطني, بالتالي خلق المزيد من مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (2001-2010), وذلك بالاعتماد على منهج التحليلي الوصفي, وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على تقليص معدل البطالة كان واضحاً خلال فترة الدراسة, كما أظهرت هذه الدراسة الى أن سياسة التوظيف المتبعة في الجزائر تعتمد أساساً على المعالجة الاجتماعية لهذه المشكلة (أي سياسة تشغيل سلبية تعتمد على التوسع في الإنفاق العمومي, لاستحداث أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل المؤقتة بواسطة تدابير إدارية بهدف التخفيف من حدة البطالة) بدلاً من معالجته الاقتصادية التي تبقى مرهونة بمدى القدرة على تحفيز إنعاش حقيقي للاقتصاد, عبر تصور نموذج نمو يعتمد على نسيج صناعي قوي واقتصاد متنوع ويسمح بالتراكم المستمر للثروات وإنشاء عدد من المؤسسات المنتجة.

3) **دراسة الشتيوي(2010) بعنوان: الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا.** هدفت هذه الدراسة بيان أهمية رأس المال البشري والموارد البشرية والانفاق الحكومي على رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والصحة والعلاقة بين نظريات النمو الاقتصادي ونظريات رأس المال البشري كما قامت هذه الدراسة بدراسة واقع الاقتصاد الليبي قبل وبعد اكتشاف النفط وتطور دول الدولة في النشاط الاقتصادي وأثر الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري في النمو الاقتصادي وأثره على العمالة والأجور والإنتاجية كما قامت الباحثة بقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي على راس المال البشري وبعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي اعتمدت هذه الرسالة المنهج التحليلي والوصفي والإحصائي, وقد أظهرت نتائج الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة

للإنفاق الحكومي على رأس المال البشري, وقد أظهرت النتائج بوجود أثر ذو دلالة احصائية سلبية للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

ثانياً- الدراسات الأجنبية :

1) دراسة **Al-saraireh (2014) العلاقة بين معدل البطالة والقوى العاملة الأجنبية والانفاق الحكومي, والنمو الاقتصادي في الاردن.** هدفت هذه الدراسة الى البحث عن العلاقة بين معدل البطالة في الاردن, ومعدل النمو الاقتصادي, وحجم القوى العاملة الأجنبية, والإنفاق الحكومي, استخدمت الدراسة منهج التحليل المالي للمتغيرات السابقة للفترة (2010-2000), أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين معدل البطالة وهجرة القوى العاملة, وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة والانفاق الحكومي, كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة كمتغير تابع والانفاق الحكومي كمتغير تفسيري.

2) دراسة **Arewa (2013) المتغيرات الاقتصادية الكلية والأثر الديناميكي للنفقات العامة.** هدفت هذه الدراسة الى اكتشاف العلاقة طويلة المدى بين النفقات الحكومية ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي, مؤشر أسعار المستهلك, والبطالة) في نيجيريا للفترة (2011-1991), اعتمدت الدراسة على نموذج جوهانسن للتكامل المشترك لتقدير العلاقة بين النفقات الحكومية ومجموعة المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة, أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة النفقات الرأسمالية تحسن النمو الاقتصادي في حين أن النفقات الجارية تضر بالنمو الاقتصادي, كما أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة النفقات الرأسمالية لها تأثير ايجابي في تقليص معدلات البطالة.

3) دراسة **Anuradha and Tanuka (2008) بعنوان: الإنفاق العام على التعليم في الهند: الاتجاهات الحديثة والنتائج في الهند.** هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإصلاحات الاقتصادية في الهند, وماحققته الحكومة الهندية بإحراز تقدم كبيير بتمويل التعليم من قبل الحكومة المركزية، وحكومات الولايات والهيئات المحلية الأخرى وقطاع المنظمات غير الحكومية والمساعدات الخارجية، ويشمل التمويل التعليم بشقيه الأكاديمي والمهني, وآثار هذا الانفاق على مخرجات التعليم في سبع ولايات هندية

4) دراسة **Rosario G. Manasan (2008) بعنوان : أثر زيادة الإنفاق العام على التعليم في الفلبين .** هدفت هذه الدراسة لبيان زياده الإنفاق على التعليم الحكومي وأثر ذلك على أفراد المجتمع وتعزيز قدرتهم على كسب الدخل في المستقبل, وقد طرحت هذه الدراسة عدة تساؤلات من أهمها: إلى أي مدى استفاد الفقراء من الإنفاق الحكومي على التعليم؟ كما شملت الرسالة على تحليل ما إذا كان الإنفاق على التعليم ذا تأثير في إعادة التوزيع الناتج القومي, وقد استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS, وقد أظهرت نتائج الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة احصائية موجبة لزيادة الإنفاق العام على التعليم.

1-11 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات علاقة بالدراسة الحالية, نجد بأن الدراسة الحالية أتفقت مع الدراسات السابقة من حيث الأهداف والأهمية, حيث أن جميع الدراسات السابقة تسعى إلى الكشف عن العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات الاقتصاد الكلية والتوظيف, واختلفت من حيث الإشكالية, والفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة الحالية, حيث ركزت الدراسة الحالية على موضوع الإنفاق الحكومي على التوظيف بوجه العموم, والإنفاق الحكومي على التعليم المهني بوجه الخصوص, كما أن الدراسة الحالية تناولت تحليل الإنفاق الحكومي على التعليم المهني في الفترة الممتدة من (2016-2000) وهي فترة 16 عام وهي كافية لإجراء هذه الدراسة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تسلط الضوء على الإنفاق الحكومي على التعليم المهني وهو من المواضيع التي لها تأثيرها في الاقتصاد والحد من مشكلة البطالة, كما تتميز الدراسة الحالية بأنها تتناول فترة حديثة وحساسة في الاقتصاد الأردني, وأنها تقوم بدراسة الإنفاق الحكومي بشقيه الرأسمالي والجاري على التعليم المهني.

الفصل الثانــي

الإطار النظري للدراسة

2-1 الإنفاق الحكومي

2-1-1 تمهيـد:

الإنفاق الحكومي آلية من شأنها بناء الاقتصاد؛ ذلك لما تؤديه من فائدة مترتبة للقطاعات الأساسية, كما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية, والتنمية المستدامة, وأنه بمجرد تركيز الدولة على الإنفاق على القطاعات الأصولية فإنه يؤدي إلى إشباع حاجات بلدانها العامة ويسهم في زيادة إنتاجية العمل إضافةً إلى تلبية احتياجات الخدمات الاجتماعية.

وبالنسبة للمالية العامة للدول, فإنها غالباً ما تكون متوفرة بشكل محدود بالنسبة لحجم الإنفاق الحكومي المطلوب، ويعود ذلك إلى أن العديد من البرامج التي تتزاحم فيما بينها للحصول على حصة من هذه الموارد، وقد أدت هذه الحقيقة إلى ابتكار مجموعة من الأدوات الهادفة إلى تقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، وإلى تحقيق الاستخدام الأمثل لكل ما ينفق، ومن هذه الأدوات التقويم الدوري لبرامج الإنفاق العام على اختلاف أنواعها، إذ إن تخصيص مبلغ من المال للإنفاق على قطاع معين لم يعد إنجازاً في حد ذاته، إذ ربما وجه هذا المبلغ لكنه لم يحقق الأهداف الموضوعة، أو كان المتحقق أقل من المفترض.(Arewa & Nwakhama, 2013).

وتبرز أهمية الأنفاق الحكومي من أهمية الدور الذي يؤديه في السياسات المالية للدولة التي تقوم سلطاتها المالية بتنفيذها لتحقيق أهدافها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية التي ترمي إليها خلال فترة معينة (عبيد,2015).

حيث تقوم الدولة عادةً بإيداع مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات, ويعتبر إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على احتياجاتها, وسداد ما يستحق عليها من فوائد وأقساط الدين العام, (طاقه, الغزاوي, 2010). أما الموارد غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها, إجبارا أو بدون مقابل مثل السخرة والاستيلاء, أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية, مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها, منها لا يدخل في إطار النفقات العامة (شهاب, 2004).

2-1-2 مفهوم الإنفاق الحكومي:

جدول رقم (2-1)

الإنفاق الحكومي من وجهة نظر الكتاب والباحثين

اسم الباحث	السنة	التعريف
صبرينه	(2014)	"يعتبر الانفاق الحكومي انعكاسا لدور الدولة في المجتمع، لأنه يعبر عن واجباتها وّأولوياتها وبرامجها وأهدافها في شكل نقدي".
ناشور	(2012)	"مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحدى السلطات المكونة لها بهدف إشباع حاجة من الحاجات العامة".
الحاج	(2009)	" مبلغ النقود الذي ينفقه شخص من اشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة".
العلي	(2009)	"مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة".
دويدار	(1996)	"جموع ما تدفعه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة".

المصدر: (صبرينه, 2014), (ناشور, 2012), (الحاج, 2009), (العلي, 2009), (دويدار, 1996)

مما سبق من تعريفات للإنفاق الحكومي فإن الباحثة تستنتج بأن مفهوم النفقات العامة يشير إلى أنه ما تقوم الدولة بإنفاقه أو احد الأشخاص العاملين بهدف إشباع الحاجات العامة. كأحد أدوات السياسة المالية والتي تهدف إلى دعم حركة النشاط الاقتصادي عن طريق تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم العمالة.

ومن هنا نجد بأن مفهوم الأنفاق الحكومي يرتبط بشكل مباشر مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وانعكاس هذا التطور في كافة ادوات السياسة المالية في الدولة, حيث يبين هذا التطور والتغيرات التي حدثت على فكرة الدولة, فبعد أن كان نشاط الدولة ينظر اليه على انه مجرد استهلاك لجزء من الدخل القومي ,أصبح ينظر اليه على انه جزء من هدا الدخل من فئة الى أخرى.

ويرى بعض الباحثين إلى أن هنالك مفاهيم متعددة للإنفاق الحكومي وتتمثل بثلاثة أركان وهي كما يلي:

1. الشكل النقدي للإنفاق: ويعني الإنفاق الذي يتم بصورة تدفقات نقدية.
2. الإنفاق من شخص معنوي: والمقصود هنا بالشخص المعنوي هو الحكومة المركزية بدوائرها وإداراتها والحكومات المحلية, والهيئات العامة المستقلة, والوحدات الإدارية المحلية.
3. هدف الإنفاق هو إشباع حاجات عامة: أي تحقيق نفع عام يعود على أفراد المجتمع بصورة عامة أو فئه معينة. (الزيادات, 2000, العلي, 2009)

2-1-3 تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي.

في ضوء المنطق الكلاسيكي الذي كان يحدد النفقات الحكومية اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي كانت الدولة تقوم بإشباعها طبقا لمقتضيات المذهب الاقتصادي الحر، أهتم التقليديون بدراسة

النفقات الحكومية ولهذا لم يكن هناك مبرر حينذاك لتحصيل الإيرادات العامة سوى التمكن من تغطية حجم النفقات العامة اللازمة للعدد الضئيل من المرافق التي كانت الدولة تتدخل فيها في حياة الأفراد. (المهايني,2013)

1. **الإنفاق في الفكر التقليدي:** الدولة في ظل النظرية التقليدية كانت تقدس مبدأ توازن الموازنة، ولا تسمح بتحصيل إيرادات أو بتكليف الأفراد بأعباء مالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات لسير المرافق العامة، ولذلك لم يتعرض التقليديون لبحث التحليل الاقتصادي للنفقة، والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، أو في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وكان هذا طبيعيًا حسب المنطق التقليدي الذي كان يعتبر نفقات الدولة مجرد نفقات للاستهلاك العام الذي كانت تقوم به الدولة وهي بصدد تحقيق دورها الضيق في حياة الأفراد (الدولة الحارسة)،لذلك فقد كان الإنفاق العام يتسم بطابع حيادي.(الدوري, 2000)
2. **الإنفاق في الفكر الحديث:** ومع التطور في العصر الحديث لم تعد الدولة مجرد دولة حارسة كما كانت، وإنما أخذت تتدخل بشكل متزايد في النشاط الاقتصادي القومي وفي الحياة الاجتماعية، فزادت أهمية الإنفاق العام لمواجهة أوجه التدخل المتعددة التي صار لزاما على الدولة إشباع حاجات الأفراد ، كما أصبحت النفقات العامة أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التوازن المطلوب بين الأفراد، ولقد أدت هذه التطورات إلى خروج الموازنة العامة للدولة على منطق التوازن الحسابي (توازن النفقات مع الإيرادات حسابيًا) الذي كان سائدا في الفكر التقليدي، وأمكن زيادة الإنفاق العام لتحقيق الأغراض والأهداف للدولة الحديثة كافة على الرغم من احتمال وجود عجز في الموازنة العامة للدولة، ولقد أظهرت

التجارب والتطبيقات المالية الحديثة فكرة إحداث عجز منظم في الموازنة العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية. (العويدات, 2015)

ومما سبق نجد بأن الانفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي عبر العصور مر بتطورات متعددة تبعاً لدور الدولة في النشاط الاقتصادي, واختلف هذا المفهوم في ظل الدولة الحارسة عنه في ظل الدولة المتدخلة أو الرأسمالية عنه في الدولة الاشتراكية وكانت لكل مدرسة من المدارس الاقتصادية نظرتها.

2-1-4 معايير الإنفاق الحكومي:

أ- **المعيار القانوني:** ويستند المعيار القانوني على الطبيعة القانونية للشخص الذي يقوم بالإنفاق، فإذا كان الشخص الذي يقوم بالإنفاق من أشخاص القانون العام فإن هذه النفقة تعد نفقة عامة بغض النظر عن الهدف الذي تمت من اجله اما إذا كان الشخص الذي يقوم بالإنفاق من أشخاص القانون الخاص فإن هذه النفقة تعد نفقة خاصة حتى لو كان هدفها تحقيق نفع عام. (الصعيدي,2007)

ب-**المعيار الوظيفي:** يستند المعيار الوظيفي على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص الذي يقوم بها وليس على طبيعته القانونية، وعلى ضوء ذلك لا تعتبر جميع النفقات العامة الصادرة عن الأشخاص العامين نفقات عامة، بل تتحدد او تقتصر على النفقات التي تقوم بها الدولة. (عبيد,2015)

2-1-5 أركان الإنفاق الحكومي

أ. **الإنفاق للمبلغ النقدي:** حيث تنفق الدولة المبالغ النقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات, ويعد إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على حاجاتها وتسديد المستحقات من فوائد وأقساط الدين العام (طاقة, 2010).

وتحتاج الدولة إلى إنفاق المبالغ المالية, لشراء الموارد والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة, ويميز الإنفاق النقدي بأنه لا تلجأ الدولة فيه إلى مصادرة ممتلكات الافراد للحصول على احتياجاتها, أو تسخير الأفراد لمصالح الدولة الخاصة.

ب. **جهة إصدار المبالغ:** ويشترط في الإنفاق الحكومي أن يكون المنفق عليها شخص معنوي عام, حيث تعد الطبيعة القانونية للشخص المنفق عنصر أساسي في تحديد نوع النفقة. (الصعيدي,2000)

وتعد الطبيعة القانونية لشخص الإنفاق ما تميز النفقات الحكومية التي ينفقها شخص معنوي, حيث تكون جهة الإنفاق الحكومي هي الدولة وهيئاتها العامة, والمؤسسات العامة.(العناني, 1992)

ج. **الهدف من الإنفاق:** يجب أن يكون الهدف من الإنفاق الحكومي هو تحقيق منفعة عامة, بحيث يتحقق نفع عام يشبع حاجة عامة(العلي, 2003).

2-1-6 قواعد الإنفاق الحكومي :

يحكم الإنفاق الحكومي بقواعد يجب أخذها بعين الاعتبار, وهي ثلاثة قواعد تتمثل كل من قاعدة المنفعة, والقاعدة الاقتصادية, وقاعدة الترخيص, باعتبار أن الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية, فإن أقرارها يكون بعد التقيد بجملة من الضوابط والمعايير ومراعاة للقواعد الثلاثة للإنفاق الحكومي, وذلك تجنباً لأي آثار سلبية نتيجة الإقرار العشوائي لهذه النفقات.(كريم,2010)

1. **القاعدة الاقتصادية:** وتوجب هذه القاعدة أن تتجنب الإدارات التقتير والتبذير, أي أن تقوم الإدارة بترشيد الإنفاق, وإدارته إدارةً واعية ورشيدة, عندئذ تقوم هذه الإدارة بإنفاق ما يلزم من أموال مهما بلغت كميتها في الأمور الجوهرية.

2. **قاعدة المنفعة:** وتوجب هذه القاعدة أن يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق منفعة عامة يحددها القرار السياسي والاقتصادي, وتتحقق باستعمال الإنفاق الحكومي في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية, وتترك هذه المنفعة وراءها تحقيق استقرار اقتصادي, وعدالة اجتماعية, وتنمية اقتصادية, ورفع مستوى ثقافي أو صحي.

3. **قاعدة الترخيص:** وتعني هذه القاعدة عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا بحصول الإذن بذلك من الجهات المختصة, سواء كانت السلطة التشريعية, كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانوناً بالصرف, وتنظم القوانين المالية في الدولة كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة وإجراءاتها والسلطة المختصة بالإذن بالصرف والجهات المختصة بالرقابة على تنفيذ النفقة العامة وأنواعها المتمثلة بما يلي:

- الرقابة الإدارية أو الداخلية التي ترتكز على عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في الأوجه الواردة في الموازنة العامة.
- الرقابة الخارجية المستقلة التي يجريها ديوان المحاسبة أو جهات الرقابة المالية.
- الرقابة البرلمانية التي تقوم بها السلطة التشريعية.

2-1-7 تصنيفات الإنفاق الحكومي:

أتخذ الإنفاق الحكومي صورًا متعددة ومتنوعة، وهذا التنوع يزداد بتزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في الحياة العامة للمجتمع، وبما أن الأنواع المتعددة للنفقات العامة تختلف فيما بينها، سواء من ناحية مضمونها, أو من ناحية أثارها الاقتصادية ونتائجها المالية، فقد وضع علماء المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة, وفيما يلي أنواع هذه التقسيمات التي تنضوي في فئتين أساسيتين هما: التقسيمات الاقتصادية، والتقسيمات الوضعية, وفي هذا الصدد فإن الإنفاق الحكومي يصنف وفقاً للمعايير التالية:

أ. **النفقات الجارية:** وهي الإنفاقات التي تنفقها الدولة بصفة متكررة لتقديم الخدمات للمواطنين لمواجهة الالتزامات المستحقة بموجب التشريعات المعمول بها. (جرادات, 1997) وتسمى أيضاً بالنفقات التسييرية, وهي تتكرر بصورة منتظمة لإدارة شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل : أجور ورواتب مساهمات العاملين, وكذلك الإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد والاعانات, حيث تقوم مختلف أنواع المؤسسات الحكومية للدولة بهذا النوع من الإنفاق (International Monetary Fund, 1990).

وتتضمن هذه النفقات على مشتريات الحكومة من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة, والقيام بالوظائف التقليدية للدولة بصفة عامة, والوظيفة الإدارية بصفة خاصة (عثمان, 2003) وتتضمن المبالغ التي تنفقها الدولة بشكل دوري ومنتظم من أجل استمرار سير القطاعات الحكومية, وتتسع هذه النفقات مع اتساع وظائف الدولة دون أن تحدث هذه النفقات زيادة في رأس المال الإنتاجي للمؤسسات والوحدات الحكومية أو الأفراد, مثل الرواتب والأجور ودعم السلع والصحة والتعليم وغيرها, التي يتم تغطيتها من الإيرادات العامة العادية للدولة كالضرائب والرسوم (Eshag, 1983) .

ب. **النفقات الرأسمالية:** وهي النفقات التي تخص تكوين رؤوس الأموال العينية أي النفقات التي تهدف إلى تنمية الثروة القومية (شهاب, 2004), وهذه النفقات هي التي تقوم الدولة من خلالها بتحريك النشاط الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر, وبالتالي فإنه يدخل في العملية الإنتاجية, وهذه العملية لها تأثير مباشر في رأس المال النقدي, وكافة الفعاليات الاقتصادية, والإنتاجية.

1- التقسيم التطبيقي للإنفاق الحكومي: وينبثق عن التقسيم التطبيقي للإنفاق الحكومي عدة تقسيمات كما يلي:

أ. **التقسيمات الإدارية:** هو التقسيم الذي يوضح العلاقة بين إدارات الدولة والأنشطة التي تقوم بها, حيث يهدف هذا التقسيم إلى تبويب النفقات العامة إلى أجزاء مستقلة, كل جزء خاص بوزارة معينة, أو وحدة إدارية, كما يخصص باب لبعض النفقات ذات الطبيعة الخاصة, كالرواتب التقاعدية والالتزامات الدولية, وبعد ذلك يتم تقسيم هذه التبويبات إلى أقسام كل منها يمثل دائرة أو مديرية أو هيئة مع إيضاح تابعيتها لأي وزارة .(الكرخي, 1999)

ب. **التقسيمات الوظيفية:** يتم توزيع الإنفاق الحكومي على الأنشطة التي قامت بتمويلها كالتعليم والصحة والدفاع, وهذا التقسيم يهتم بالتعرف على طبيعة الأنشطة التي قامت بها الحكومة وبالتالي يتم تقيم مدى كفاءة القطاع العام في إنتاجها (العمر,2002)

2-1-8 الآثار المباشرة للإنفاق الحكومي:

تحدث النفقات الحكومية آثاراً اقتصادية مباشرة في الناتج القومي, من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار, وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج, وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي وذلك من خلال استعراضنا للآثار المباشرة فيما يلي :

1- **الاستقرار الاقتصادي:** يتعرض الاقتصاد القومي إلى حالة الانكماش في الاقتصاد أو حالة الكساد التضخمي, وعليه فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع يؤدي الى ارتفاع مستوى دخول الأفراد ويترتب عليه زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية. والسلع والخدمات العامة ما هي إلا مجموعة من ضمن تلك السلع والخدمات, التي يزيد طلب الأفراد عليها حين ترتفع مستويات دخولهم, كما أن أفراد المجتمع ونتيجة لارتفاع دخولهم يطالبون بمزيد من السلع والخدمات العامة, وأن المطالبة بمثل هذه السلع تؤدي الى نمو الإنفاق العام من أجل إشباع تلك الحاجات. وقد أكدت الدراسات التطبيقية وجود علاقة

ايجابية بين زيادة الإنفاق الحكومي ومراحل التنمية باستخدام متوسط الدخل الفردي كمؤشر للنمو الاقتصادي (Ali, 1984).

2- **الإنتاج:** يحقق الإنفاق الحكومي آثاراً مباشرة على الإنتاج عن طريق التأثير في هيكل الإنفاق القومي, الذي يحتوي على الإنفاق الخاص والإنفاق العام, ويكون تأثير هيكل الإنفاق القومي عن طريق التغيير في الإنفاق العام على الاستهلاك أو على الاستثمار أو على الأثنين معاً (دويدار, 1996: 105) . وذلك من خلال الآثار التالية :

أ. الآثار على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار: حيث أن النفقات العامة تزيد من قدرة الأفراد على الاستثمار وتزيد من قدراتهم على العمل.(فرهود, 1981)

ب. الآثار على المقدرة القومية الإنتاجية: ويؤدي الإنفاق الحكومي إلى التأثير في الناتج القومي, بصورة كبيرة من خلال تأثيره على انتقال عناصر الإنتاج بين الاستخدامات والأماكن المختلفة من القطاع الخاص إلى القطاع العام, ومن نشاط اقتصادي إلى نشاط اقتصادي آخر, ومن مشروع الى مشروع آخر.

ج. الآثار على الطلب الفعلي: حيث يشكل الإنفاق الحكومي جزءاً هاماً من الطلب الفعلي, يزداد أهمية مع ازدياد تدخل الدولة, وعلى ذلك فإن الإنفاق الحكومي يؤدي دوراً هاماً في مستوى التوظيف الكلي, ومستوى الناتج القومي الجاري, وذلك عن طريق تأثيرها على مستوى الطلب الفعلي. (المحجوب, 1990)

3- **توزيع الدخل القومي:** وهي الكيفية التي يوزع فيها الدخل القومي بين فئات المجتمع ويمكن أن يلخص أثر الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل العام بعدة عوامل كما يلي (دويدار,1996):

أ. مقدار ما يمتلكه الفرد من وسائل انتاج تمكنه من أن يختص بجزء من الناتج الصافي للجماعة, وزيادة وسائل الانتاج عن حد معين تحت سيطرة فرد أو مجموعة من الأفراد تعطيهم قوة اقتصادية إضافية لتمكنهم من الحصول على الجزء الأكبر من الناتج الصافي.

ب. النفوذ الشخصي والسياسي الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على نصيب من الدخل أكبر مما يتناسب مع عملهم أو مع ما تحت سيطرتهم.

وبناء على ما سبق فإن أثر الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل القومي يكون عن طريق زيادة القوة الشرائية لدى بعض الأفراد عن طريق الإعانات النقدية أو لدى بعض الوحدات الإنتاجية عن طريق الإعانة المباشرة.

4- **الاستهلاك القومي:** ويؤثر الإنفاق الحكومي في الاستهلاك حيث أن الاستهلاك يتأثر بالإنتاج بشكل مباشر ومن خلال ما يعرف بأثر المضاعف والمعجل- المضاعف هو المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الإنفاق الحكومي, من خلال ما تؤدي له الزيادة من تأثيرات في الاستهلاك, أما المعجل فتأثيراته تكون على الاستثمار, فمن خلال أثر المضاعف (من خلال تأثيره على الاستهلاك) ستؤدي الزيادة الحاصلة في الإنفاق الحكومي إلى زيادات في الدخل تفوق حجمها في الزيادة الأولية في الإنفاق النقدي, وبعدها يبدأ تأثير المضاعف في الاستهلاك, تبدأ تأثيرات أخرى في الاستثمار تعرف بأثر المعجل وهو مشتق من الطلب على أموال الاستهلاك حيث أن الزيادة في ذلك الطلب تؤدي إلى تغيير في الإنفاق الاستثماري من خلال زيادة الطلب على وسائل الانتاج كالآلات والمعدات, ويفسر ذلك بأن الزيادة في الدخل بقيمة المضاعف ستؤدي إلى زيادة الطلب على أموال الاستهلاك, ثم يجد المنتج نفسه عاجزاً عن تلبية الطلب الاستهلاكي

في ظل الإمكانيات الحالية له, وبالتالي تحدث زيادة في الإنفاق الاستثماري لشراء السلع التي تلبي الطلب الاستهلاكي . (عبيد, 2015)

2-2 الإنفاق الحكومي على التوظيف (التوظيف)

2-2-1 تمهيد:

يعتبر تحقيق التوظيف الكامل من أهم اهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة، و تظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في تأثيرها على مستوى التوظيف بمدى مساهمتها في الإفادة في الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج، وحسب النظرية الكينزية فإن انخفاض مستوى التوظيف مرتبط بمستوى الطلب الكلي، كما ان السمة المميزة للتحليل الكينزي هي اختلاف تحليل دالة العمل عن ما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق ارتفاع في مستوى التوظيف في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية، عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي مستوى ثابت.(عبدالحميد, 2010, ص:80)

2-2-2 مفهوم التوظيف في الفكر الاقتصادي:

مفهوم التوظيف يتمثل بمجموعة الإجراءات الموضوعة حيز التنفيذ من قبل الإدارة العمومية، بهدف خلق مناصب شغل للعاطلين عن العمل وخفض نسبة البطالة ، ولبناء سياسة تشغيل توجد مقاربتان اقتصاديتان. الأولى تعتمد على المقاربة الكينزية، القائمة على تدعيم الطلب عن طريق إجراءات تحفيزية للاستهلاك، ما يساعد المؤسسات الإنتاجية على مضاعفة الإنتاج، بغرض تلبية هذا الطلب، ومنه خلق فرص عمل جديدة. في حين أن المقاربة الثانية تقوم على أساس تحسين عرض العمل، بمعنى أن تتوجه السياسة الحكومية لتطوير نوعية عرض العمل. وذلك من خلال

تحسين المستوى التعليمي للأفراد، وتبني سياسة صحية مساعدة على بناء مجتمع سليم صحيا. بغرض توفير مجتمع قادر على العمل بصورة جيدة مما يساعد رؤوس الأموال على الانخراط في سياسات اقتصادية تنموية محددة الأهداف.(تومي, 2004)

2-2-3 أهمية الإنفاق الحكومي على التوظيف:

يعتبر تحقيق التوظيف من أهم اهداف السياسة المالية بصفة عامة و سياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة، وتظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في تأثيرها على مستوى التوظيف بمدى مساهمتها في الإفادة في الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج، و حسب النظرية الكينزية فإن انخفاض مستوى التوظيف مرتبط بمستوى الطلب الكلي، كما ان السمة المميزة للتحليل الكينزي هي اختلاف تحليل دالة العمل عن ما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق ارتفاع في مستوى التوظيف في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية، عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي مستوى ثابت.(أحمد, 2005)

وتستخدم الحكومات الإنفاق الحكومي كأحد الأدوات التي ترفع بواسطتها من قدرة الاقتصاد على النمو والتطور, لما له من دور باعتباره أحد أدوات السياسة المالية التي تتحكم فيه الدولية للتدخل في الاقتصاد لتحقيق الأهداف المنشودة, فالإنفاق الحكومي قد يؤثر بشكل مباشر على عمليات التكوين الرأسمالي والدخل والاستهلاك, هذا فضلا عما أثبتته التجارب من أن معدل النمو الاقتصادي إنما يتوقف إلى حد كبير على قدرة الدولة على الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة والتي تتوقف على قدرة هذه القطاعات على زيادة الإنتاج المحلي .

2-2-4 أهداف الإنفاق الحكومي على التوظيف:

تهدف معظم السياسات الاقتصادية في عصرنا الحاضر إلى محاربة مشكلة البطالة , وزيادة فرص التوظيف بغية الوصول الى معالحة هذه المشكلة , وتحقق هذه الأخير إذا لم ترتفع البطالة عن معدل البطالة الطبيعية , ويرجع السماح بهذه النسبة الى سوء تنظيم العمل, مما يتطلب فترة معينة ليجد العامل الوظيفة التي تتفق وكفاءته, ويختلف معدل البطالة الطبيعية من اقتصاد الى آخر حسب ظروف كل اقتصاد, يمكن إبراز أثر النفقات العامة على التوظيف (التوظيف) من خلال استعمال هذه النفقات في التوظيف في القطاع العام, وهذه النفقات تكون على شكل أجور و رواتب, وذلك يؤدي إلى تنامي حجم القطاع العام, وزيادة التكاليف المالية للدولة, كما يمكن التأثير على التوظيف من خلال النفقات العامة عن طريق استثمار هذه الاموال, وبالتالي توفير وظائف وزيادة الإنتاج الوطني, وهذا ما اهتم به كينز في معالجة لموضوع البطالة وأسبابها , حيث انتقد الفكر الكلاسيكي القائم على ان العرض هو الذي يوفر الطلب, وأن علاج البطالة لا يأتي إلا بمضاعفة الإنتاج, داعيا الى التركيز على زيادة الإنفاق الحكومي الكفيل حسب رأيه بزيادة الإنفاق الكلي, ودفع المنتجين إلى التفاؤل في توقعاتهم , وهذا ما ينعكس إيجابيا في مواجهة إنخفاض الطلب وانتشار البطالة, ويمكن للسياسة المالية تحقيق هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات في سياسة الإنفاق العام تبعا لتغير سياسة الإنفاق الخاص الفردي بما يكفل تحقيق المزيد من فرص عمل, ففي فترة الرخاء عندما يزداد الإنفاق الخاص إلى درجة تهدد بالتضخيم, تلجأ الدولة إلى الحد من إنفاقها, لكن في فترة الكساد تلجأ الدولة إلى زيادة الإنفاق العام لتعويض النقص الحاصل في الإنفاق الخاص.(أحمد, 2005)

2-2-5 نظريات التوظيف في الفكر الاقتصادي

لم يغفل الاقتصاديون عن قضية التوظيف كعلاج للحد من البطالة, وما ينتج عن الأخيرة من آثار سلبية في جميع جوانب الحياة, حيث بينت النظريات الاقتصادية موقفها من هذه القضية, وفيما يلي أبرز تلك النظريات:

1- **النظرية الكلاسيكية للتشغيل:** تبين النظرية الكلاسيكية للتشغيل أن مستوى التوظيف للعمالة يتحدد عن طريق الطلب الكلي ومستويات الأجور الحقيقية, أي أن مستوى الطلب الكلي هو الذي يحدد مستوى العرض الكلي, فلزيادة الطلب على الأيدي العاملة لابد من زيادة الطلب الكلي, ويمكن تحقيق أعلى مستوى للطلب على العمالة عندما يتساوى الأجور الحقيقة مع الإنتاجية الحدية للعامل, حيث أن الإنتاجية الحدية للعامل تتناقص تدريجيا مع زيادة عدد العمال, وهذا ضمن المنافسة التامة والحرة داخل سوق السلع والخدمات, وتوفر المستوى الملائم من التكنولوجيا, وبالنسبة لعرض العمل فقد حدده الكلاسيكيون بحجم القوة العاملة التي ترغب في العمل تحت شروط سوق العمل الحالية , أي حجم العمالة التي ترغب بالعمل ضمن الاجور المتاحة, بحيث يتمكن المنتجون من إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية, وضمان بيعها ضمن أسعار تفوق مستوى الاجور الحقيقية, أي تحقيق مستوى معين من الربح ويتم تحديد مستوى الأجر التوازني كما بينه Walras عن طريق تقاطع منحنيي العرض والطلب في سوق العمل (Gali ,2012)

2- **النظرية الكينزية للتشغيل:** توضح النظرية الكينزية للتشغيل على انه يتم تحديد مستوى تشغيل الأيدي العاملة عن طريق مستوى العرض الكلي والمستوى الحقيقي للأجور , أي أن ما يحدد مستوى الطلب على العمالة هو كمية الإنتاج المراد إنتاجها , حيث إن كمية الإنتاج المرغوبة

هي دالة بكمية الطلب على العمالة المرغوبة, وهذا ضمن وجود منافسة احتكارية وتوفر المستوى الملائم من التكنولوجيا داخل سوق السلع والخدمات (Gali , 2010).

وقد ناقض الكنزيون الفكر الكلاسيكي في كيفية تحديد مستوى العمالة, حيث رأى الكنزيون أن مستوى الإنتاج هو المسؤول عن تحديد مستوى تشغيل الأيدي العاملة, وليس مستوى الطلب كما رأى الكلاسيكيون , أما بالنسبة لأجور العمل فقد اعتبرها الكنزيون بأنها غير مرنة, كما أكد الكنزيون على اهمية استخدام السياسة المالية التوسعية عن طريق زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب من أجل التأثير على مستوى العرض الكلي, وأن زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب على العمالة لا يمكن أن تزيد الطلب على الأيدي العاملة إلا إذا تم زيادة مستوى الإنتاج , Meltezr (1987Brunner).

2-2-6 نظريات الإنفاق الحكومي على التوظيف:

1- نظرية المشروعات العامة: وتستند هذه الفكرة ذات الصيغة الإنتاجية إلى ان الكساد هو انحراف أو عدم توازن مؤقت, وان مستوى الاستثمار العام يجب ان يتكيف تبعاً لحجم الاستثمار الخاص, ودعاة فكرة المشروعات العامة يرون ضرورة إعداد دراسات لمختلف المشاريع في فترات التوظيف الكامل , كي يمكن تنفيذها في فترات الكساد والبطالة , وذلك بافتراض إمكانية تأجيل هذه المشاريع الى فترات الكساد, كما تستند هذه النظرية على أن الاستثمار الخاص يتعرض الى موجات من عدم الاستقرار الطبيعي التي يمكن تفاديها , ولذلك يلزم مقابلتها وتعويضها بزيادة الاستثمار الخاص لجأت الدولة إلى تخفيض الاستثمار العام, وبالعكس إذا (نقص الاستثمار الخاص) فلو زاد الاستثمار الخاص لجأت الدولة الى تخفيض الاستثمار العام , وبالعكس إذا نقص الاستثمار الخاص لجأت الى زيادة الاستثمار العام. (علي, 2011)

2- **نظرية إنفاق المضخة: (دفع قوة شرائية جديدة للاقتصاد الوطني):** دعاة هذه النظرية يرون أن على الدولة عن طريق سلطتها المركزية او المحلية أن تقوم بدفع قوة شرائية في الاقتصاد الوطني, وذلك بتنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع وتمول عن طريق الاقتراض, يكون من شأنها إعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده اعتماداً على قوته الذاتية, والفكرة الأساسية التي تقترحها هذه النظرية أن حجما معينا من الإنفاق العام يختلف حسب اختلاف الظروف سوف يكون له أثر توجيه الاقتصاد نحو الاستغلال الكامل للموارد دون مساعدة أخرى من الإنفاق الحكومي, ويتمثل المطلب الرئيسي لهذه السياسة في أن الأموال المستخدمة تستمد من مصادر غير نشيطة, وأنها لا تمثل خصما من القوة الشرائية النشيطة, وأنه نتيجة لبطء تحقيق آثار المشروعات العامة على مستويات الاستهلاك والعمالة والدخل الوطني, يجب قيام الدولة بتوفير الأموال اللازمة فورا ومنحها للأفراد الذين يقومون بدورهم بإنفاقها دون ما ترد, ومتى أخذ برنامج المشروعات العامة يشق طريق نحو النور فإنه يمكن حينئذ تخفيض حجم النفقات المباشرة للمستهلكين.(العابد, 2015)

3- نظرية الإنفاق التعويضي:

ظهرت نظرية الإنفاق التعويض تحت وطأة الظروف الاقتصادية التي سادت كثيرا في الاقتصاديات الرأسمالية وبصفة خاصة في العشرينيات والثلاثينيات, وفشل برامج الإنفاق السابقة الاستثمارية, الاستهلاكية) في توليد الدفعة التي تمكن القطاع الخاص من استمراره في التوظيف عوامل الإنتاج دون ما مساعدة يتلقاها من الحكومة بإنفاقها العام.(Patrick2000)

يرجع الفضل في تطوير هذه النظرية لعدد من الاقتصاديين وعلى رأسهم كينز وأنصاره خاصة هانس(A.Hansen) ولرنز(A.P.Lerner) ,ويتلخص دور كينز في تغير مفهوم النظرية التقليدية القائمة عل اتجاه الاقتصاد نحو التوظيف الكامل والتوازن بطريقة تلقائية , وأشار كينز إلى

إمكانية القضاء على البطالة وذلك بواسطة زيادة الإنفاق العام, وبذلك يمكن توظيف الموارد العاطلة.

وأخذت نظرية الإنفاق التعويضي طابعها النهائي وتكاملت أركانها على يد كل من هانسن وكينز عندما كتب هانس في نهاية حقبة الكساد في كتابة " السياسة المالية ودورات الأعمال" فانه قدم مساهمات هامة , فقد حاول استعادة المالية العامة " كسياسة مالية" إلى مكانها في مجرى الاقتصاد ولقد قال هانس:" إن السياسة المالية أرغمت على أن تستخدم كأداة تعويضية بسبب الحوادث الواقعة في الاقتصاد أكثر منها كوسيلة نظرية, كما أن تطورها كان استجابة لضروريات عملية ملحة وليس نتيجة للمبادئ النظرية وقد اتسع نطاق المالية بالضرورة لمواجهة البطالة ومعظم المبادئ المقصودة لتغطية سياسة الدين كانت مستعارة من المالية الخاصة ولكن التشابهات كانت مظللة". (Vincent,2003)

الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص, ويقاس هذا الإنفاق عادة بمقدار الفرق بين المدخرات المتوقعة من الدخل الوطني الذي يمثل توظيفا كاملاً في المجتمع, ومقدار فرص الاستثمارات الجديدة المتوقعة. وهكذا يتضح لنا أن برامج الإنفاق التعويضي الحكومية قد تستمر لمدة غير محدودة, وهذه البرامج قاصرة عن معالجة مشكلة تضخم المدخرات بالنسبة لفرض الاستثمار خلال فترات التوظيف الكامل, واضح خلال فترة الكساد العالمي انه لا بد من خفض كمية المدخرات أو زيادة فرص الاستثمار أو كليهما معا, للحد من ضرورة توسع الحكومة بصفة مستمرة في إنفاقها التعويضي. كما أن الإنفاق الحكومي التعويضي يجب أن يعمل على زيادة القدرة الشرائية للأفراد ذوي الدخول المنخفضة, لكي يؤدي هذا الإنفاق دوره ويحقق الاهداف المرجوة منه. (حمندي, 2008)

وتقوم الدولة بالتأثير على مستوى التوظيف في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة والبنية التحتية التي تهدف إلى معالجة فترات الكساد التي تنجم عن تغيرات الاستثمار الخاص، حيث أن الدولة لا تقف مكتوفة الايدي امام نقص الاستثمار الخاص بل تقوم بتنفيذ مشاريع

إنتاجية لتعويض هذا النقص للاستثمار الخاص و لكن نجاح هذه المشروعات العامة مرهونة بمجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي:(تومي, 2004, ص123-126)

- اعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم إذا بدت علامات الكساد و بذلك تثور مشكلة تأثير حجم هذه المشروعات وتوقيف البدء في تنفيذها.
- على الدول ان تحاول التقليل من الاستيراد من الخارج حنى تمنع التسرب في الإنفاق وتحتفظ به داخل الاقتصاد الوطني.

2-2-7 الإنفاق الحكومي على التوظيف والتدريب المهني في الاقتصاد الأردني

يعتبر التوظيف محوراً من محاور السياسة الاقتصادية العامة وكأحد المحاور المنبثقة من البرنامج التنموية للحد من مشكلات البطالة, والذي بدوره يرسم المخطط الشمولي للحكومة ويشكل نهج السياسة العامة في مجال مكافحة هذه الظاهرة, بتوفير فرص العمل. وقد استحداث وزارة العمل الأردنية, والتي تعتبر أحد نوافذ الحكومة المتفاعلة مع الأحداث المتواترة في سوق العمل والمجتمع الأردني، إذ إنها أولى الوزارات التي استجابت لرؤية واستراتيجية الحكومة، وحيث تعنى وزاره العمل بشكل مباشر في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل, وقد يتبين ذلك من خلال إعدادها لخطة استراتيجية وبالاعتماد على خطوات ومرجعيات خاصة بالوزارة وتوجز الأهداف الوطنية انبثقت من الأهداف القطاعية ستة أهداف مرحلية وهي استحداث فرص عمل لزيادة نسبة المشتغلين الأردنيين والتركيز على المناطق النائية والفقيرة، وزيادة المشتغلين الأردنيين في الأعمال المهنية والتقنية، وتشجيع التوظيف الذاتي من خلال المشاريع الصغيرة والأعمال الريادية، وزيادة نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة. بالإضافة إلى تفعيل السياسات الناظمة لسوق العمل والحماية الاجتماعية والنهوض بعمليات التفتيش. (وزارة العمل، الخطط الاستراتيجية للأعوام 2000-2016) والجدول التالي يوضح حجم الإنفاق الحكومي على التوظيف في الاقتصاد الأردني للفترة الممتدة من (2000-2016)

جدول(2-2)

إجمالي الإنفاق الحكومي على التوظيف والتدريب المهني بالمليون دينار من (2000-2016)

السنوات	الإنفاق على التوظيف والتدريب المهني	معدل لبطالة
2000	0,7337	%13.7
2001	0,6326	%14.7
2002	0,6477	%15.3
2003	1,966	%14.5
2004	1,124	%12.5
2005	8373	%14.8
2006	9528	% 14.0
2007	1,211	%13.1
2008	2,511	%12.7
2009	3,210	%12.9
2010	3,730	%12.5
2011	4,368	%12.9
2012	3,790	%12.2
2013	3,943	%12.6
2014	3.469	%11.9
2015	3.707	%14.6
2016	3,170	%13.6
المجموع	32,109	-4

المصدر (البيانات المالية – وزارة العمل, دائرة الإحصاءات العامة)

يشير الجدول أعلاه بأن الاقتصاد الأردني خلال الفترة من 2000 إلى 2016 شهد تغيراًً ملحوظاً في مستويات البطالة خاصة, إذ شهد ارتفاعا حادا خلال عام 2015 وبمعدل بطالة (14.6%) كأعلى معدل خلال الفترة أعلاه فيما عاد للانخفاض ليصل إلى (13.9%) في عام 2016، بينما

شـهد معـدل البطالـة اسـتقراراً نسـبياً خـلال بـاقي الفتـرة متجهـا نحـو الانخفـاض، وتـراوح مـا بـين (11.9%) لعام 2014 في أدنى مستوياته و(14.6%) لعام 2015 في أعلى مستوى، ويلاحظ أن المعدل العام للبطالة خلال الفترة (2014-2004) بلغ حوالي (12.9%).

كما يشير الجدول أعلاه أن الإنفاق الحكومي على دعم التوظيف والتدريب المهني خلال الفترة (2016-2000) أن قيمة المبالغ التي تم إنفاقها ما يقارب (32.109) مليون دينار فيما اتجه الإنفاق نحو الارتفاع خلال الفترة المذكورة ليصل إلى أعلى مستوياته في العام2011 وانخفضت معدلات البطالة مما يشير إلى وجود علاقة عكسية ما بين الإنفاق على محور دعم التوظيف والتدريب المهني ومعدلات البطالة خلال الأعوام (2016-2000).

2-2-7 العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتوظيف في الفكر الاقتصادي:

يمثل إجمالي الطلب الكلي في الاقتصاد كمية السلع والخدمات النهائية المطلوبة عند مستوى محددة للأسعار , حيث أن هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر بشكل أساسي عليه أهمها مستوى الإنفاق الحكومي , فزيادة مستوى الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة في مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد (Mankiw ,2011)

وتلعب النفقات العامة دوراً مؤثراً في مستويات الطلب الكلي بصورة عامة ومن ثم على معدلات التوظيف, حيث يمكن زيادة الطلب الكلي وهو ما أكده الفكر الكينزي, فيمكن التأثير على مستوى عرض العمالة عن طريق زيادة النفقات الجارية على القطاعات والمؤسسات الحكومية لزيارة إنفاقها على السلع والخدمات تبعا لمعدلات النمو السكاني, وزيادة تراكم رأس المال, وزيادة النفقات الرأسمالية لبناء مشروعات إنتاجية داخل الاقتصاد الوطني, كما أن نفقات الأمن والدفاع تعد ضرورية لممارسة الأنشطة الاقتصادية وخاصة الاستثمارات, وقد تزيد الحكومة الإنفاق على

الاستهلاك الخاص للأفراد من خلال زيادة مستويات الإنتاج وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتزيد الطلب على الأيدي العاملة (Cottarelli ,2012).

ويعد تحقيق التوظيف الكامل من أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة, وتظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في تأثيرها على مستوى التوظيف بمدى مساهمتها في الإفادة في الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج , وحسب النظرية الكينزية فإن انخفاض مستوى التوظيف مرتبط بمستوى الطلب الكلي (العابد, 2010).

يعتبر الإنفاق الحكومي وكما أشرنا إليه سابقا، أحد مكونات الطلب الكلي الفعال داخل الاقتصاد الوطني. وانطلاقا من ذلك فإن تأثير الإنفاق الحكومي على قطاع التوظيف، يعتبر نظريا من المسلمات، ومنه فإن الصفة الارتباطية بين الإنفاق الحكومي، ومعدلات التوظيف داخل الاقتصاد، تعتبر محل إجماع المحللين الاقتصاديين. واعتمادا على هذا الإجماع، سنحاول من خلال هذا المحور تحليل الارتباط بين الإنفاق الحكومي، وقطاع التوظيف في الجزائر. ومدى مساهمة الإنفاق الحكومي في تحريك سوق الشغل في الجزائر، وذلك من خلال مطلبين. نخصص الأول لاستعراض أهم المعطيات الاقتصادية المرتبطة بنفقات الميزانية العمومية، ومعدلات البطالة في الفترة، باعتبار أن هذه الفترة عرفت توسعا كبيرا في الإنفاق الحكومي، بسبب تطبيق مخططين حكوميين للإنعاش الاقتصادي، ومباشرة تطبيق المخطط الثالث وما واكبه من تحسن في المؤشرات العامة للاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث

الإنفاق الحكومي على التعليم المهني في الاقتصاد الأردني (2000-2016)

3-1- 1 تمهيد:

واجه الاقتصاد الأردني في العقود الماضية العديد من التحديات التي أثرت عليه , كأزمة الخليج عام 1999 وما نجم عنها من عودة أعداد كبيرة من المغتربين الأردنيين في دول الخليج العربي, وتراجع حجم التحويلات الخارجية, وحرب العراق عام 2003 وما ترتب عليها من نزوح العديد من المواطنين العراقيين للأردن, وكان أخراها أحداث الربيع العربي , وما يحدث في الدول العربية المجاورة جراء النزاعات والاضطرابات السياسية فيها, مما أدى إلى ازدياد عدد اللاجئين فيها والضغط على جميع مرافق الدولة, كل ذلك كان له الأثر الكبير على الاقتصاد المحلي , حيث أصبح الأردن يركز على الإصلاحات الاقتصادية عن طريق تبنية مجموعة من البرامج التي تهدف للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي, فقد استمرت الحكومة الأردنية خلال عام 2013 نهجاً الإصلاحي الذي بدأته في عام 2012 بعد تبنيها البرامج الوطني للإصلاح الاقتصادي, حيث يهدف إلى رفع نسب النمو الاقتصادي وجعله شموليا, وخلق فرص عمل, وزيادة الإنفاق الرأسمالي تدريجيا لتنشيط الاقتصاد الوطني, عن طريق السياسات الاقتصادية النقدية والمالية, فقد تركزت الإجراءات المالية في جانب النفقات عن طريق تنفيذ مجموعة من السياسات لضبط الإنفاق الجاري وتوجيه الأنفاق الاستثماري نحو المشاريع الرأسمالية والتي من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي وتعمل على توفير فرص عمل مناسبة.

وبالرجوع إلى مشكلة البطالة نجد بأنها تعتبر من أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني, ويأتي ذلك انعكاسا لعدم قدرة الاقتصاد الأردني على توفير فرص عمل كافية تستوعب الأعداد الداخلية إلى سوق العمل, نظرا لمحدودية موارده وتراجع قدرة القطاع العام على التوظيف , وعدم

ملاءمة مخرجات التعليم لحاجات السوق, بالإضافة إلى مزاحمة العمالة الوافدة التي تستحوذ على عدد كبير من فرص العمل المتوفرة في المملكة , خصوصا بعد تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين في السنوات الأخير (البنك المركزي الأردني , 2013).

ولضمان تحقيق ذلك فقد أطلقت الحكومة سياسات اقتصادية للمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي , وزيادة مستوى الإنتاج الكلي, ومن تلك السياسات المالية عن طريق النفقات العامة والضرائب, التي من شأنها التأثير على مستويات الطلب والعرض الكلي للقوى العاملة في سوق العمل, فمثلا عند زيادة الحكومة للنفقات العامة أو تخفيض الضرائب بأنواعها المختلفة يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال مما يزيد من الطلب على العمالة (عوض, 1995).

وقد بذلت الحكومة الأردنية جهودا منفردة بهدف خلق فرص عمل وتشغيل طالبي العمل , وذلك عن طريق صندوق التنمية والتوظيف, إضافة إلى جهود جهات أخرى كصندوق المعونة الوطنية , وصندوق الزكاة, إلا أنها ما تزال غير كافية (الأسرج , 2010).

3-1-2 الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة في الأردن

أن التطور في الدولة وتطور نشاطها الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي, كما يؤدى إلى أن يكون الإنفاق الحكومي أحد وسائل السياسة المالية في النظم الاقتصادية, وتبرز أهمية الإنفاق الحكومي على التوظيف من أثره المباشر على الاقتصاد, والذي لابد من ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي, وزيادة حجم الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي التي تسهم بالتخفيف من مشكلات الفقر والبطالة.

وتقسيم الإنفاق الحكومي في الأردن على الأسس التالية:

أ. التقسيم الوظيفي: وتظهر فيه النفقات العامة على أساس وظائف الدولة إلى عدة قطاعات وكل قطاع يعطى رقماً مسلسلاً.

ب. التقسيم الإداري: ويظهر فيه نفقات كل وزارة أو مؤسسة عامة أو هيئة حكومية لوحدها ويخصص لها فصل مستقل.

ج. التقسيم النوعي: ويتم تقسيم نفقات على أساس طبيعة النفقة إلى جارية ورأس مالية, حيث تقسم النفقات في كل فصل من الفصول السابقة إلى أربع مجموعات كما في والجدول رقم (2) التالي:

الجدول (3-1)

تقسيم النفقات الحكومية في الموازنة العامة الأردنية

التقسيم الوظيفي	التقسيم الإداري	التقسيم النوعي
1. الإدارة العامة	الفصل (1) الديوان الملكي	المجموعة (100)
2. الدفاع والأمن العام	الفصل(2) مجلس الأمة	101 الموظفون المصنفون
3. الشؤون الدولية	الفصل(3) مجلس الوزراء	102 الموظفون غير المصنفين
4. الإدارة المالية	الفصل (4) ديوان المحاسبة	103 الموظفون بعقود
5. خدمات التنمية الاقتصادية	الفصل(5) وزارة التنمية الإدارية	104 أجور العمال
6. الخدمات الاجتماعية	الفصل(6)ديوان الخدمة المدنية	105 غلاء المعيشة الشخصي
7. الخدمات الثقافية والاجتماعية		106 غلاء المعيشة العائلي
8. خدمات الاتصال والتنقل		المجموعة (200) النفقات التوظيفية
		107 العلاوة الأساسية
		108 العلاوة الفنية
		المجموعة (300) النفقات التحويلية
		301 ضمان اجتماعي
		302 مساهمات
		المجموعة (400) النفقات الأخرى
		401 أثاث
		402 أجهزة وآلات ومعدات

المصدر (العلي, 2009)

وعند الحديث عن الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الأردني فنجد بأنه يقسم إلى نفقات رأسمالية ونفقات جارية, حيث تشكل النفقات الجارية تحدياً يعكس الطابع التوسعي للسياسة المالية بهدف زيادة الإنتاج وإيجاد فرص العمل, وعليه فقد عملت الحكومة الأردنية على تحسين وضع المالية العامة ورفع كفاءة استخدام المال العام في سبيل الحفاظ عليه, حيث عملت على مجموعة من

الإجراءات التي تهدف إلى تقليص الفجوة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات, والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة من (2016-2000).

الجدول (3-2)

أهم مؤشرات النفقات العامة في الأردن للفترة (2000-2016)

السنة	النفقات الجارية (بالمليون دينار)	النفقات الرأسمالية (بالمليون دينار)	إجمالي الإنفاق (بالمليون دينار)	النسبة (%) إلى GDP
2000	1851.3	335.8	2187.1	%36.5
2001	1912.5	403.8	2316.3	%36.4
2002	1899.9	496.3	2396.2	%35.4
2003	2163.7	646.1	2809.8	%39.0
2004	2377.8	802.7	3180.5	%39.0
2005	2908.0	630.9	3538.9	%38.8
2006	3118.1	794.1	3912.2	%37.7
2007	3743.9	842.6	4586.5	%38.0
2008	4473.4	958.5	5431.9	%36.1
2009	4886.0	1444.5	6030.5	%33.8
2010	4746.6	961.4	5708.0	%30.4
2011	5739.5	1057.1	6796.6	%33.2
2012	6202.8	675.4	6878.2	%31.3
2013	6050.4	1015.0	7065.4	%29.6
2014	6827.7	1268.6	7851.1	%22
2015	6701.5	1174.8	3868.7	%31
2016	7185.1	1310.5	2849.6	%33

يبين الجدول أعلاه تطور الإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (2016-2000) حيث بلغ حجم إجمالي الإنفاق الحكومي (4586.5) مليون دينار للعام 2007 إلا وأنه من خلال البينات يبدو بعدم الاستقرار على زيادة أو نقصان في المعدلات وقد تأرجحت معدلات الإنفاق لتصل (2849.6) مليون دينار أردني لتصل إلى أقل نسبة في الأعوام السابقة.

3-1-3 مؤشرات فرص العمل المستحدثة وقوة العمل الأردنية (المشتغلين والمتعطلين)

شهد سوق العمل المحلي خلال الأعوام (2016-2000) تطور العديد من المؤشرات حيث تزايدت حجم قوة العمل الأردنية من (172203) لعام 2007 ولتصبح (1607599) في عام 2015 إلا أنها انخفضت بشكل ملحوظ في العام 2016 حيث بلغت (1436020) وشكلت نسبة المشتغلين خلال الفترة ما معدله (86%) قابلها ما نسبته (14%) للمتعطلين إذا بلغ عدد المتعطلين (213931) لعام 2016 فيما انخفضت عام 2014 ليصل إلى (1460337) ويعود ذلك لتزايد أعداد السكان كما ذكر سابقاً إلا إن التطور في فرص العمل كان سلبيا في بعض الأحيان ولم تغطي فرص العمل المستحدثة (جانب الطلب) أعداد المتعطلين (جانب العرض) سوى جزء بسيط بلغ في احسن الأحوال (42%) للعام 2009, والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (3-3)

فرص العمل المستحدثة وقوة العمل الأردنية الأردن خلال الفترة (2016-2000)

السنوات	المشتغلين	المتعطلين	قوة العمل الأردنية (المشتغلين والمتعطلين)	فرص العمل المستحدثة	نسبة المشتغلين من قوة العمل الأردنية	نسبة العاطلين من قوة العمل الأردنية	نسبة فرص العمل المستحدثة والمتعطلين
2000	908314	143730	1052044	19451	85.8%	14.8%	31.7%
2001	920042	158566	1078608	19284	86.0%	14.0%	32.3%
2002	951612	171430	1123042	20727	85.3%	14.7%	30.3%
2003	969171	164431	1133602	20450	86.2%	13.8%	19.8%
2004	1012734	144236	1156970	53434	85%	15%	31%
2005	1023680	177359	1201039	48364	85%	15%	27%
2006	1055847	171390	1227237	63486	86%	14%	37%
2007	1140446	172203	1312649	70356	87%	13%	41%
2008	1172701	170114	1342815	69092	87%	13%	41%
2009	1220520	180285	1400805	76316	87%	13%	42%
2010	1235948	176186	1412134	62812	88%	12%	36%
2011	1250971	185049	1436020	52887	87%	13%	29%
2012	1268093	175470	1443563	48068	88%	12%	27%
2013	1262636	182063	1444699	48571	87%	13%	27%
2014	1286688	173649	1460337	42585	88%	12%	25%
2015	1398030	209569	1607599	48310	84%	12.8%	31.1
2016	1480020	217931	1436020	48100	87.2%	12.9	34%

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة إحصاءات العمل في الأردن 2016-2000

3-2 محور دعم التوظيف والتعليم المهني

يعتبر دعم التوظيف والتدريب المهني والتقني محور السياسة العامة وكأحد المحاور المنبثقة من البرنامج التنموي التنفيذي الذي ينبثق من البرنامج الحكومي والمظلة التي تندرج ضمنه أبعاد ظاهرة البطالة والذي يرسم المخطط الشمولي للحكومة ويشكل نهج السياسة العامة في مجال مكافحة هذه الظاهرة في الأردن. فنتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان المجاورة شهد الأردن تغيرات اقتصادية واجتماعية أدت إلى حدوث اختلالات في سوق العمل والذي شكلت تحدي كبير في الاقتصاد الاردني, ولدراسة هذه الظاهرة لا بد من التطرق إلى معرفة أهم مؤشرات الإنفاق الحكومي في الأردن, ودراسة فرص العمل المستحدثة وقوة العمل الأردنية الأردن خلال الفترة (2000-2016) يهدف هذا المحور إلى تحقيق هدفين هما:

1- خفض معدلات البطالة في جميع القطاعات الاقتصادية.

2- رفع معدلات المشاركة الاقتصادية لكلا الجنسين.

انبثق من الأهداف القطاعية ستة أهداف مرحلية وهي استحداث فرص عمل لزيادة نسبة المشتغلين الأردنيين والتركيز على المناطق النائية والفقيرة، وزيادة المشتغلين الأردنيين في الأعمال المهنية والتقنية، وتشجيع التوظيف الذاتي من خلال المشاريع الصغيرة والأعمال الريادية، وزيادة نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة. بالإضافة إلى تفعيل السياسات الناظمة لسوق العمل والحماية الاجتماعية والنهوض بعمليات التفتيش.

جدول (3-4)

الإنفاق الحكومي على مؤسسة التدريب المهني (بالمليون دينار) خلال الفترة (2000-2016)

السنة	الإنفاق الحكومي	فرص العمل المستحدثة
2000	7.337	6326
2001	6.326	6477
2002	6.477	19666
2003	19.666	11245
2004	11.245	8373
2005	8.373	9528

2006	9.527	12020
2007	12.020	70356
2008	11.800	69092
2009	11.663	76316
2010	11.350	62812
2011	9.965	52887
2012	10.213	48068
2013	10.151	48571
2014	11.733	42585
2015	13.618	48310
2016	13.707	48100

المصدر: بيانات البرنامج التنفيذي 2016-2000

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة الإنفاق على محور التدريب المهني خلال الفترة المذكورة أن قيمة المبالغ التي تم إنفاقها على المحور (104.868) مليون دينار فيما اتجه الإنفاق نحو الارتفاع خلال الفترة المذكورة وانخفضت معدلات البطالة مما يشير إلى وجود علاقة عكسية ما بين الإنفاق على محور دعم التوظيف والتدريب المهني وفرص العمل المستحدثة البطالة خلال الأعوام (2000-2016).

3-2-1 الإنفاق الحكومي على مؤسسة التدريب المهني (2000-2016)

تظهر أهمية النفقات العامة في التأثير الإيجابي على هيكل سوق العمل, والذي يعمل على تخفيض معدلات البطالة , مما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الفرد , وهذا يعد مؤشرا مهما للنمو الاقتصادي.

اعتلت أجندة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي سلم أولويات الملك عبدالله الثاني وفي ضوء ذلك وجه الملك عبدالله الثاني الحكومة إلى تبني برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، واستجابة لذلك قامت الحكومة بإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006-2004) حيث استهدفت هذه الخطة الحد من مشكلة البطالة من خلال تنفيذ استثمارات نوعية وكمية في مجالات التنمية المحلية، واستحداث برامج تهدف إلى تمكين المواطنين وتوفير الفرص المناسبة وخصوصا فئتي

النساء والشباب، إلى جانب تشجيع وتعزيز الاستثمار، تضمنت الخطة أربعة محاور رئيسية هي تنمية الموارد البشرية والخدمات الحكومية الأساسية وتنمية المحافظات ومكافحة الفقر والبطالة والإطار المؤسسي التنظيمي والسياسات.

جدول (3-4)

كلف مشاريع العمل والتدريب كنسبة من الموازنة العامة (بالمليون دينار) والتغير في معدل البطالة

السنوات	الكلف الكلية لمشاريع العمل والتدريب	إجمالي الموازنة	نسبة كلف مشاريع العمل والتدريب من الإنفاق العام	معدل البطالة
2004	23.804	3180.5	0.75%	12.4
2005	3.604	3538.9	0.10%	14.9
2006	1.726	3510	0.05%	14
المجموع	29.134	10229.4	0.28%	معدل التغير خلال الفترة 13+%

المصدر: بيانات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006-200

شمل محور تنمية الموارد الاقتصادية الخطة التمويلية للعمل والتدريب المهني والتقني حيث بلغت 48 مشروعاً تندرج ضمن مشاريع العمل والتدريب المهني والتقني في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية شملت بناء العديد من المراكز التدريبية وتطويرها وتمويل مشروع التدريب الوطني والذي شكل ما نسبته (25%) بواقع (7.37) مليون دينار من إجمالي الكلف الكلية

للمشاريع والتي تبلغ (29.134) مليون دينار، إلا إن هذه المشاريع لم تتجاوز كلفها (1%) كعام 2004 من إجمالي الموازنة فيما بلغ الإنفاق على هذه المشاريع (0.3%) خلال فترة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعند تحليل العلاقة ما بين معدلات البطالة وبرنامج خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة نجد ان هناك علاقة طردية ما بين إجمالي الكلف لمشاريع العمل والتدريب ومعدل البطالة مما يدل على فشل الحكومة بخفض معدلات البطالة خلال الأعوام (2004-2006) ومن خلال قيمة معامل التحديد .R^2 = 0.75 نجد ان التغير الحاصل في الكلف المالية يفسر (40%) من التغير الحاصل لمعدل البطالة.

3-2-2 مؤسسة التدريب المهني

تقوم مؤسسة التدريب المهني مع المؤسسات الوطنية الأخرى والمعنية بشكل رئيسي بتنمية القوى البشرية بأعداد وتدريب القوى العاملة لمستويات العمل المخلفة , وفي هذا الفصل ستناول ولقع واهمية مؤسسة التدريب المهني, باعتبارها المؤسسة الوحيدة في الأردن التي تتولى تقديم التدريب المهني خارج المؤسسات التعليمية.

كان الاسلوب الوحيد للإعداد والتدريب المهني حتى عام 1972, هو التعليم المهني داخل المراكز والمدارس والمعاهد الصناعية , حيث يكون المتدرب طالبا متفرغا غير مرتبط بصاحب العمل, وقد باشرت وزارة التربية والتعليم في ذلك العام بتجارب حول أسلوب آخر من الإعداد , تساهم به المؤسسات الصناعية والشركات ومواقع العمل . وقد نفذت الوزارة عددا من الدورات في مجال التلميذة الصناعية, وتدريب رفع الكفاءة للعمال الممارسين, وتدريب المشرفين وذلك ضمن الخطة القومية للتدريب المهني التي تبنتها الوزارة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وقد برزت الحاجة إلى التوسيع في هذا النوع من الإعداد المهني في المصانع ومواقع العمل لما لهذا النوع من التدريب من ميزات كثيرة منها تكلفة التدريب المنخفضة وانخراط المتدربين في سوق العمل أثناء

فترة التدريب. من هنا انطلقت فكرة إنشاء مؤسسة تتولى التدريب المنظم خارج المؤسسات التعليمية بالتعاون مع أصحاب العمل . وبذلك أنشئت مؤسسة التدريب المهني بموجب القانون رقم (35) الذي صدر في 1976/5/26, وكان إنشاء المؤسسة احد المشاريع التنموية الواردة في الخطة الخمسية (1976 – 1980), يهدف التوسع في أعداد القوى العاملة المدربة , وتنظيم العمل المهني , وقد صدر القانون الدائم للمؤسسة رقم (11) عام 1985.

3-2-3 الإطار العام لعمل مؤسسة التدريب المهني (المهام الرئيسية لعمل المؤسسة)

يمكن إجمال المهام الرئيسية لعمل مؤسسة التدريب المهني على النحو التالي: (http://vtc.gov.jo/vtcar)

1- **برامج التلميذة المهنية (التعليم الثانوي التطبيقي):** وهي برامج تدريب يلتحق بها الطلبة ممن أنهوا مرحلة التعليم الاساسي كحد أدنى (أي عشر سنوات من التعليم العام) ويتم خلالها تزويدهم بالمهارات العملية والمعلومات النظرية الفنية والثقافة العامة.

2- **برامج التدريب المتوسط** : برامج تدريب يلتحق بها الطلبة الذين أنهوا الصف كحد أدنى ولا تقل أعمارهم عن (16) عاما ويتم خلالها تزويدهم بالمهارات العملية والمعلومات النظرية والفنية والثقافية لتأهيلهم لممارسة عمل ما.

3- **برامج التدريب القصير** : تكون مدتها أقل من سنة تدريبية وتعقد هذه البرامج في مراكز المؤسسة ومعاهدتها وفي مواقع العمل أحيانا , وقد بدأت المؤسسة هذه البرامج عام 1977, وتصنف هذه البرامج على النحو التالي:

أ. **برامج تدريب المستجدين (المبتدئين):** برامج يلتحق بها المتدربين ممن ليس لديهم خلفية مهنية في التخصص (موضوع البرامج) وتختلف مدتها حسب البرامج التدريبي ويشمل على المهارات العملية والمعلومات النظرية الفنية اللازمة.

ب. **برامج تدريب وتأهيل الباحثين عن عمل :** عمدت المؤسسة الى استحداث برامج تدريبية في المجالات التي يتوفر بها فرص عمل ويلتحق بها كل من يرغب في الحصول على فرصة عمل.

ج. **برامج رفع الكفاءة:** تهدف هذه البرامج لرفع كفاءة العمال مهنيا في مجال تخصصاتهم لتزويدهم بهارات جديدة أو معلومات فنية متقدمة لتحسين مستوى أدائهم العملي.

د. **برامج تدريب المدربين والمشرفين الصناعيين:** تهدف هذه البرامج إلى رفع كفاءة مدربيها والمشرفين العاملين في الشركات والمصانع والمؤسسات التعليمية والتدريبية وفي المجالات المسلكية (الإدارية) والفنية.

هـ. **برامج السلامة والصحة المهنية :** بدأت المؤسسة منذ عام 1984 بعقد دورات تدريبية متخصصة تهدف إلى تحسين أداء كوادر المؤسسة والعاملين في الشركات والمؤسسات الصناعية في مجالات السلامة والصحة المهنية وتنفذ هذه الدورات من خلال معهد السلامة والصحة المهنية.

4- مجال الإرشاد الصناعي (تطوير المؤسسات الصغير والمتوسطة):

في عام 1991 تم توقيع اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP للتعاون في مجالات الإرشاد الصناعي واستحدثت المؤسسة عام 1992 وحدة تعنى بتقديم هذه الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الأردن سواء الجديدة منها أو القائمة بهدف تحسين وزيادة عوائد الإنتاج كما ونوعا وكما يلي:

- المساعدة في وضع مخططات توزيع التجهيزات في مكان العمل.
- المساعدة في حل المشاكل المتعلقة بتشغيل المعدات والتجهيزات وصيانتها.
- عقد دورات تدريبية وإرشادية في مجالات إدارية وفنية مختلفة.

- مساعدة المؤسسات الصناعية في إيجاد قنوات الاتصال فيما بينهما لزيادة خبراتها.
- إعداد الدراسات التي تساعد في تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين لرفع كفاءتهم.
- تقديم الاستشارات الفنية والإدارية للتغلب على المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة واقتراح الحلول لها.

3-2-4 خدمات معاهد مؤسسة التدريب المهني:

قامت المؤسسة بإنشاء معاهد يتولى كل منها مهام ومسؤوليات محددة تساهم في خدمة وتطوير مواقع العمل والتدريب المختلفة, وفي هذا السياق سوف نتطرق إلى هذه المعاهد وبشكل مختصر: (أبو سل, 1992)

1- **معهد التدريب والتطوير:** يقوم المعهد الذي أنشئ في نهاية عام 1982 بتقديم خدمات في مجالات تدريب ورفع كفاءة المدربين ومسؤولي التدريب العاملين في مراكز التدريب المهني وكذلك المشرفين العاملين لدى المؤسسات والشركات في ميادين العمل المختلفة , إضافة إلى إنتاج المواد التعليمية وتقنيات التعليم والتدريب وإجراء الدراسات وتقديم الاستشارات المتعلقة بالاحتياجات التدريبية وتطوير القوى العاملة للمؤسسات والشركات المختلفة . ويتوفر للمعهد التسهيلات اللازمة من مشاغل وقاعات ومختبرات وأجهزة مكتبية ويقوم المعهد بعقد مجموعة من البرامج والدورات والتدريبية المعتمدة في مجالي تدريب المدربين والمشرفين سنويا وفقا لخطة محددة يتم إعدادها مع بداية كل عام إضافة إلى عقد بعض الدورات بناء طلب الجهات المختلفة .

2- **في مجال تدريب المشرفين العاملين في الشركات:** تم تحديد الكفاءات المهنية اللازمة للمشرفين باستخدام نمطية إعداد المناهج المعروفة ب (DACUM) لتحديد مجالات العمل الرئيسية والمهام المناطة بالمشرف وذلك من قبل مجموعة من المشرفين العاملين في

الشركات ومراجعتها من قبل لجنة مختصة. وتم تعميم دورات تدريبية مختلفة للمشرفين العاملين في الشركات حسب احتياجاتهم التدريبية ويقوم المعهد في هذه الإطار بعقد مجموعة من الدورات التدريبية مثل تحديد وتحليل الاحتياجات التدريبية , ومهارات التدريب الفعال, وأساليب الإشراف , ومهارات التخطيط الفعال , ودورة مهارات الاتصال الفعال.

3- **معهد الاختبارات والتدريب :** أنشئ المعهد الذي باشر عمله جزئيا في نهاية عام 1995 في إطار استعدادات المؤسسة لتطبيق مشروع قانون تنظيم العمل المهني والذي يقتضي توافر التسهيلات الفنية اللازمة لاختبار وتصنيف العاملين في سوق العمل , وتتركز مهام المعهد ضمن مجالين رئيسين هما:

أ. **مجال الاختبارات المهنية:** حيث يشارك المعهد في إعداد وتطوير الاختبارات المهنية ويقوم بتجريبها وتنفيذها لتصنيف العاملين ومنحهم الشهادات المناسبة إضافة إلى إقامة دورات في توعية العاملين بأهمية التقدم للاختبارات والتصنيف وفقا لمستويات السلم الفني للمهارات .

ب. **في مجال التدريب المهني:** حيث يقوم المعهد بتنفيذ البرامج التدريبية المختلفة المعتمدة في المؤسسة وخاصة دورات رفع كفاءة المدربين الفنية في المجالات المهنية المختلفة للمدربين العاملين في المؤسسة والجهات الاخرى .

4- **معهد السلامة والصحة المهنية:** يقوم معهد السلامة والصحة المهنية والذي باشر أعماله في عام 1984 بتقديم خدمات التدريب والتوعية والاستشارات وإجراء الدراسات في مجالات السلامة والصحة المهنية للعاملين في المؤسسات والشركات في ميادين العمل المختلفة . وقد قامت المؤسسة بأنشاء هذا المعهد انطلاقا من أهمية السلامة والصحة المهنية بالنسبة لمواقع العمل ودورها في تحسين ظروف العمل والحد من الحوادث والإصابات وما تسببه من أضرار وفاقد بالنسبة للأفراد والممتلكات وارتباط ذلك كله بنشاطات المؤسسة الرئيسية في مجالي التدريب المهني وتنظيم العمل المهني حيث ظروف وطرق العمل وتوافر معدات وتجهيزات

الوقاية والسلامة هي متطلبات أساسية للتدريب وتنظيم العمل المهني. وتتوفر في المعهد التسهيلات اللازمة لأداء مهامه المختلفة من مشاغل ومختبرات وأجهزة مكتبية ووسائل معينة ومكتبة مزودة بالكتب والمراجع المختصة والافلام والشرائح المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية.

3-2-5 الصعوبات والمشكلات التي تواجه مؤسسة التدريب المهني:

بالرغم من المنجزات الكبيرة التي حققتها مؤسسة التدريب المهني في كافة المجالات ودورها الهام في إعداد وتنمية القوى البشرية وتنظيم سوق العمل الأردني , إلا انه يعترض مسيرتها العديد من الصعوبات التي من أهمها: (النسور, 2001)

1. عدم استغلال الطاقة الاستيعابية لبعض مراكزها في ٍليمي الشمال والجنوب, بسبب ضعف النسبة المحولة من الطلاب من مدارس وزارة التربية والتعليم للالتحاق ببرنامج التلمذة المهنية .
2. تدني مستوى التحصيل للطلبة الملتحقين ببرامجها وخاصة التلمذة المهنية .
3. عدم توفر مواقع ميدانية للتدريب في بعض المناطق.
4. تدني مستوى شروط السلامة في مواقع العمل المتنقلة وبعض الورش الثابتة الصغيرة.
5. نقص الكوادر الفنية المؤهلة في المجالات المهنية كالمنسوجات والجلديات والمخابز والمعجنات وبعض الحرف النسوية .
6. صعوبة التوفير والتعين لجهاز فني مدرب لأغراض التنفيذ والإشراف على بعض البرامج التدريبية.
7. عدم توفير نظام وطني فعال للمعلومات والبيانات الرقمية عن الاحتياجات التدريبية الكمية والنوعية وفرص العمل المتاحة في سوق العمل .

8. غياب التشريعات التي تنظم وتحكم علاقة أصحاب العمل بالعملية التدريبية بالرغم من تعاون الكثير من أصحاب العمل بشكل طوعي للمساهمة في العملية التدريبية .
9. محدودية مساهمة صناديق التمويل والاقراص في تمويل مشاريع إنتاجية لخريجي برامج التدريب بسبب صعوبة توفير متطلبات منح القروض لهم .

الفصل الرابع

منهجية الدراسة واختبار الفرضيات والنتائج

منهجية الدراسة:

قامت الباحثة من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

مصادر جمع المعلومات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالي:

- المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة بموضوع الدراسة.

الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson &Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller)وفليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips &Perron)

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) أي I(1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي I(0)، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قامتبها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود

جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة Phillips and Perron (PP)(1988). واختبار ديكي فوللر المطور (ADF)(Augmented Dickey-Fuller) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن.ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية:

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار وسكون السلسلة الزمنية يجب معالجة استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريتمى وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالبا نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريتمى استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموما طرقة الفروق من اكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص(فندل،2005).

تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression):

يعتبر نموذج تحليل الانحدار من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار بتقدير الأثر بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، ومتغير كمي أخر، وهو المتغير المستقل. وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل.

ويهتم تحليل الانحدار الخطي بدراسة وتحليل أثر متغير مستقل على متغير تابع. وعند استخدام أكثر من متغير مستقل لتفسير التباين في المتغير التابع فنحن نحاول زيادة درجة التفسير، ولذلك كلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع، كلما زادت درجة التفسير، والعكس صحيح. لذا عند اختيار المتغيرات المستقلة يجب أن تتوفر لدينا درجة كافية من المعرفة مما يوحي بوجود ذلك الارتباط، كما يجب ملاحظة أن كل متغير مستقل وإن كان ضمن مجموعة المتغيرات إلا أنه يعمل بصورة غير تامة، بمعنى أن لا يقدم التفسير بشكل دقيق لوجود عوامل كثيرة يمكن أن تلعب دور في ذلك منها علاقة متغير مستقل بآخر، وارتباط ذلك بدرجة التفسير، لذا في حالة وجود تلك العلاقة فإن ما يفسره ذلك المتغير يحدث نتيجة لكونه متغير مستخدم في المعادلة بالإضافة لوجود عامل آخر ساهم في ذلك التفسير، ويتمثل في علاقة ذلك المتغير مع متغير مستقل أو أكثر من متغير.

نموذج الدراسة

$$GE = \beta_0 + \beta_1 Jo + u_i \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

المتغير التابع :

حيث **GE:** الإنفاق الحكومي على التعليم المهني

المتغيرات المستقلة :

Jo : توفير فرص العمل

u_i : المتغير العشوائي

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (1) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى,حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5% , وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) , وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليب بيرو) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين , وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة اي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول (1-4)

اختبار فيليبس بيرن (PP)واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المتغير		ADF	Test value	PP	Test value	النتيجة
GE	المستوى	-2.379	-3.065	-2.223	-3.065	غير مستقرة

	الفرق الأول	−4.035	−3.098	−5.360	−3.081	**مستقرة**
Jo	**المستوى**	−1.575	−3.065	−1.590	−3.065	**غير مستقرة**
	الفرق الأول	−3.692	−3.081	−3.693	−3.081	**مستقرة**

المصدر: من إعداد الباحثة – مخرجات برمجية E-Views

نتائج اختبار الانحدار الخطي (Linear Regression):

يبن الجدول رقم(2) نتائج الانحدار للمتغير المستقل (الإنفاق الحكومي على التعليم المهني) على توفير فرص العمل , ويتضح من النتائج وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على التعليم المهني في توفير فرص العمل, إذ بلغت قيمة ال β0.013152 وبمعنوية اقل من 1% وبالتالي فان زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم المهني بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة فرص العمل بمقدار (0.013152) مع ثبات العوامل الأخرى, وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للإنفاق الحكومي على التعليم المهني قي توفير فرص العمل ,وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر للإنفاق الحكومي على التعليم المهني في توفير فرص العمل, ومن خلال قيمة R^2 = 0.5566 يتبين إن 0.5566 من التغيرات في توفير فرص العمل سببها الإنفاق الحكومي على التعليم المهني, كما يتبين من خلال قيمة F إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي على التعليم المهني وتوفير فرص العمل .

جدول (2-4)

نتائج تحليل الانحدار

		Dependent Variable: JO
		Date: 03/06/17 Time: 20:27

		Sample: 2000 2016		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0518	2.112678	6817.551	14403.29	C
0.0006	4.339732	0.003030	0.013152	GE
R-squared	0.556650		Adjusted R-squared	0.527093
F-statistic	18.83328		Prob(F-statistic)	0.000583

المصدر: من إعداد الباحثة – مخرجات برمجية E-Views.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج:

تبين من خلال النتائج ما يلي :

– إن متغيرات غير مستقرة عند المستوى, حيث إن قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5% , وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) , وبالتالي لا بد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين , وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

– نتائج الانحدار يتضح من النتائج وجود اثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على التعليم المهني في توفير فرص العمل, إذ بلغت قيمة ال β0.013152 وبمعنوية اقل من 1% وبالتالي فان زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم المهني بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة توفير فرص العمل بمقدار (0.013152) مع ثبات العوامل الأخرى, وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر للإنفاق الحكومي على التعليم المهني في توفير فرص العمل , وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر للإنفاق الحكومي على التعليم المهني في توفير فرص العمل, وهذا يتفق مع النظرية الكينزية , ومفهوم الإنفاق الحكومي في الفكر الحديث, حيث زادت أهمية الإنفاق وأصبح أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التوازن المطلوب بين الإفراد , وأمكن زيادة الإنفاق لتحقيق أهداف الدولة الحديثة , وهذه النتائج مفيدة لصانعي السياسة المالية في الأردن, حيث يستطيعون توظيف الإنفاق الحكومي كأحد عوامل التوظيف . وهذا عكس ما يعتقدة التقليديون بالنسبة للنفقة حيث يعتبرونها مجرد نفقات للاستهلاك العام , الذي تقوم به الدولة وهي بصدد تحقيق دورها الضيق في حياة الإفراد

يعتبر التوظيف من أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة , وحسب النظرية الكينزية فان انخفاض مستوى التوظيف مرتبط بمستوى الطلب الكلي , كما إن السمة المميزة للتحليل الكينزي هي اختلاف تحليل دالة العمل عن ما هو الحال في النظرية

الكلاسيكية , حيث يفترض كينز في نظريته العامة إن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من اجل تحقيق ارتفاع في مستوى التوظيف في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية , عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي مستوى ثابت .

ومن خلال قيمة $R^2 = 0.5566$ يتبين إن 0.5566 من التغيرات في توفير فرص العمل سببها الإنفاق الحكومي على التعليم المهني , كما يتبين من خلال قيمة F إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي على التعليم المهني وتوفير فرص العمل.

ثانياً: التوصيات:

1. السعي إلى دعم محور التعليم المهني في الأردن, من خلال زيادة حصته من الإنفاق الحكومي ليتمكن من تدريب عدد أكبر من الطلبة وبالتالي يزيد من نسبة التوظيف واستحداث فرص العمل.
2. العمل على إيلاء مزيداً من الأهمية في توفير فرص عمل محور التوظيف في الاردن، مع ضرورة التأكيد على تطوير مؤسسة التدريب المهني.
3. إعادة تنظيم المعلومات المكلفة بقياس وتقدير المؤشرات الاقتصادية الكلية في الأردن .
4. التنسيق بين محور دعم التعليم المهني والانفاق الحكومي في الأردن.
5. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الاقتصادية التي تهتم بدراسة الإنفاق الحكومي على التعليم المهني والتوظيف.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب العربية

تومي, صالح.(2004). **التحليل الاقتصادي الكلي**. دار أسامة للطباعة والنشر والإشهار، الجزائر، 2004.

حمندي, قاسم ناجي(2008) **أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات،** الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

دويدار, محمود.(1996). **دراسات في الاقتصاد المالي:** النظرية العامة في مالية الدولة– السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, مصر.

شهاب, مجدي.(2004). **أصول الاقتصاد العام**, الطبعة الأولى, الدار الجامعية الجديدة, الاسكندرية, مصر.

الصعيدي, عبدالله.(2007). **علم المالية العامة**, دار النهضة العربية, الاسكندرية, مصر.

طاقة, محمد.(2010). **اقتصاديات المالية العامة**, الطبعة الثانية, دار المسيرة للطباعة والنشر, عمان, الأردن.

عايب, وليد عبدالحميد.(2010). **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**, مكتبة الحسين العصرية, بيروت, لبنان.

عبد الحميد, وليد.(2010). **الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**, بيروت: مكتبة حسين العصرية، 2010.

عبدالحميد, عبدالمطلب.(2005). **اقتصاديات المالية العامة, الدار الجامعية**, الاسكندرية, مصر.

عبدالفتاح, عبدالمجيد.(1990). **اقتصاديات المالية العامة**, دار النهضة العربية, الاسكندرية, مصر.

عتلم, باهر.(1995). **المالية العامة:** أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية, مكتبة نهضة الشرق, القاهرة, مصر.

عثمان, سعيد.(2003). **الاقتصاد العام**, مدخل تحليلي معاصر, الدار الجامعية, الاسكندرية, مصر.

العزاوي نجم عبدالله.(2009) ,**الوظائف الاستراتيجية في إدارة الموارد البشرية**,دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, الطبعة العربية, الاردن

عساف عبد المعطي (2010),**التدريب وتنمية الموارد البشرية** :الاسس والعمليات, دار الزهران, عمان, الاردن

العلي, عادل.(2009) **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**, الطبعة الأولى, إثراء للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

العمر, حسين.(2002). **المالية العامة**, الطبعة الأولى, مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع, الكويت.

العناني, حمدي.(1992). **إقتصاديات المالية العامة ونظام السوق:** دراسات في اتجاهات الاصلاح المالي الاقتصادي, الجزء الأول, الطبعة الأولى, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, مصر.

المحجوب, رفعت.(1983). **المالية العامة**, دار النهضة العربية, القاهرة, مصر.

الموسوي, سنان. (2008) **إدارة الموارد البشرية وتاثيرات العولمة عليها** ,دار المج للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى ,الاردن.

ميلاد, منصور.(2004). **المالية العامة**, دار النهضة العربية, القاهرة, مصر.

الهيتي, خالد عبد الرحمن(2005).**إدارة الموارد البشرية**, دار الوائل للنشر ةالتوزيع ,الطبعة الثانية,الاردن,2005.

الوادي, محمود.(2007). **المالية العامة**, الطبعة الأولى, دار المسيرة للنشر, عمان, الأردن.

ثانياً:- الرسائل الجامعية

أبو عوده, مروه.(2015) **أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية:** دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة (2013-1996) رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الإسلامية- غزة, فلسطين.

جرادات, فريد.(1997). **الانفتاح الاقتصادي الأردني وأثره على فعالية السياسات المالية والنقدية**, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية, الأردن.

الزيادات, جمعه.(2000). **الإنفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الخاص في الأردن**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة آل البيت, الأردن.

احمد, عبد الحافظ.(2008). **تقييم واقع التدريب المهني وأثره في إعداد الموارد البشرية اللازمة لسوق العمل الأردني دراسة ميدانية حالة: محافظة البلقاء**, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية, عمان.

الشتيوي, هدى محمد (2010) **الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا**, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية, الأردن.

العابد, قصي محمد قاسم (2015) **أثر الإنفاق العام على التوظيف "دراسة حالة الأردن: 1990-2013)**, رسالة ماجستير, جامعة آل البيت, الأردن.

عبيد, عزيزه.(2015). **أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي**" دراسة تطبيقية على الدين العام في للسلطة الفلسطينية للفترة 1977-2013, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الإسلامية- غزة, فلسطين.

المشهداني, شيماء عبد اللطيف.(2002).**تحليل العلاقة بين تقانة المعلومات وعملية التدريب وأثرهما في المقدرات الجوهرية** ,اطروحة ماجستير غير منشورة, جامعة بغداد, العراق.

هروم, عز الدين.(2008). **دور التدريب في تحسين أداء الموارد البشرية** اطروحة ماجستير غير منشورة ,الجامعة منتوري قسنطينة, الجزائر.

ثالثاً- الأبحاث

الدويبي عبد السلام(2005) ,متطلبات واساليب النهوض بتشغيل الشباب في ضوء احتياجات سوق العمل المتغيرة, **الندوة الاقليمية عن دور الارشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب** ,2005/7/13,منظمة العمل العربي , طرابلس.

سامي فتحي عبد الغني.(2012),**تصور مقترح لتفعيل العلاقة بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة** ,مجلة مستقبل التربية العربية ,العدد 80.المجلد 19,القاهرة

الصادق, هدى(2005),**تحديد الاحتياجات التدريبية في القطاع الحكومي**, المجلة العربية للتدريب ,المجلد الثالث ,العدد العاشر,ص10-23.

علي أحمد سيد علي ,سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل, **الندوة القومية عن دور منظمات اصحاب الاعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل**,9-2009/11/11,منظمة العمل العربية, القاهرة.

مجدي محمد يونس.(2002),**مدى ملائمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل السعودي**, مجلة البحوث النفسية والتربوية, تربية المنوفيه, العدد الثالث والعشرون.

مسعي, محمد والعمى, أحمد (2014) **أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر(2001-2010)**, مجلة الباحث, جامعة ورقلة, الجزائر.

المهياني, محمد والخطيب, خالد.(2003). **المحاسبة الضريبية**, منشورات جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, سوريا.

المهياني, محمد.(2013). **محاضرات في المالية العامة**, المعهد الوطني للإدارة العامة, الدورة التحضيرية, بحث منشور على الرابط : http://www.ina.edu.sy

ناشور, هيام خزعل.(2012), العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000-2008, **مجلة العلوم الاقتصادية**, العدد 31, المجلد8, 1-19.

رابعاً- التقارير

- مؤسسة التدريب المهني, التقرير السنوي 2012,الاردن عمان,2012
- مؤسسة التدريب المهني , التقرير السنوي 2011,الاردن عمان,2011
- مؤسسة التدريب المهني, التقرير السنوي 2013,الاردن عمان,2013
- مؤسسة التدريب المهني, التقرير السنوي 2014,الاردن عمان,2014

- وزارة المالية (1994). قانون الموازنة العامة.
- وزارة العمل. التقارير السنوية، 2004-2014.
- وزارة العمل. الخطة الاستراتيجية للأعوام 2000-2016.
- وزارة التنمية الاجتماعية (1998). المؤتمر الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة، عمان، الأردن، 60-61.
- الإحصاءات العامة (2004), الأردن بالأرقام.
- الإحصاءات العامة (2004). التقرير السنوي لوزارة العمل.

الروابط الإلكترونية

موقع مؤسسة التدريب المهني, على الرابط:

http://vtc.gov.jo/vtcar/

المراجع الأجنبية

Ali, Mohammad (1984) **Government Expenditure and Economic development , a case study of the sudan** , Khartoum university press, Khartoum,.

Al-Saraireh, Shadi (2014) The relationship between unemployment rate in Jordan with rate of foreign labor force government expenditure and economic growth, **International Journal of business and social science** 5(3), 294 – 301.

Anuradha De and Tanuka Endow(2008) Public Expenditure on Education in India: Recent Trends and Outcomes, **Research Consortium on Educational Outcomes and Poverty**, 8 (18).

Arewa, Ajibola and nawakhama, Prince C (2013) Macroeconomic variables and the Dynamic Effect of public expenditure: long term trend analysis in Nigeria **,journal of Knowledge management** 3 (6), 244-261.

Bloom, David Rosen (1993). **Public Administration: Understanding Management**, Politics, and Law in the Public Sector, 3rd ed., New York: Macmillan Grew-Hill.

Brunner , K (1987) the theory Employment and unemployment , Tepper school business, London.

Esghag, E (1993) **Fiscal and monetary policy in developing countries**, press syndicate of the university of Cambridge, British)

Gale, J (2012) **Notes for anew guide to Keynes : wages aggregate demand and employment** (the European Economic Association Malga).

International Monetary Fund, (1990) manual on government finance statistics, pp 177-182.

Jana, Kenneth et. Al. (1989). **The Challenge of Democracy: Government in America** 2nd ed, Boston: Houghton Mifflin Co.

Jenkins-Smith, Hank (1994). **The Policy Analysis Paradigm**. In David Rosen Bloom, et. al, Contemporary Public Administration. New York: Macmillan Grew-Hill Inc .

Johnson, William (1992). P**ublic Administration: Police, Politics, and Practice**, Guilford the Dusking Publishing Group

Johnson, William (1992). **Public Administration: Police, Politics, and Practice**, Guilford the Dusking Publishing Group.

Mankiw, N G (2011) Essentials of Ecomics, 6th ed Gregory published by south western College publication, Boston.

McCurdy, Howard (1972). **Public Administration: A Bibliography**

Rosario G. Manasan (2008) **Public Administration: A Bibliography Washington,** D.C, The American University.

Rosario G. Manasan and Janet S. Cuenca (2008) **Benefit Incidence of Public Spending on Health in the Philippines**, Philippine Institute for Development Studies Surian sa mga Pag-aaral Pangkaunlaran ng Pilipinas.

swindle jack (1999),a**llies in thewar for talent community college journal**,no.6 Washington, D.C, The American University.